الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٧٥
الثلاثاء، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديديير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانغويلا (ليسوتو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٠ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/53/550، A/53/652)

مشاريع قرارات (A/53/L.52 و A/53/L.53 و Corr.1)

السيد سوشيرابا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة الى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

وأود، بصفتي الشخصية، أن أعرب عن أملي في ألا يكون الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لقضايا الشرق الأوسط، متجسدا في عدد الممثلين الموجودين في هذه القاعة في بداية المناقشة.

في بداية العقد الحالي، فتح مؤتمر مدريد وعملية أوسلو الطريق للاعتراف المتبادل بين إسرائيل وجيرانها، وللسلام على أساس التفاوض في المنطقة بأكملها. فقد وجدت شعوب الشرق الأوسط نفسها أخيرا، في موقف يبدو فيه الأمن والاحترام المتبادل والكرامة والسلام أمورا وشيكة. بيد أن هذا الأمل الكبير قد تعرض لتحديات على مر السنين. وقد أدى عدم إحراز تقدم في المفاوضات والإجحام عن تنفيذ الاتفاقات والإرهاب وتفاقم العنف الى تقويض الثقة المتبادلة وكذلك ثقة الأطراف نفسها في عملية السلام.

واليوم، يتشجع الاتحاد الأوروبي في أمله في تحقيق السلام في الشرق الأوسط في وقت مبكر، في ضوء التقدم الهام على المسار الفلسطيني نتيجة لاتفاق واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. وأثناء ذلك، اتخذت تدابير أولية بغية تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب مذكرة واي ريفر. ونحن نشجع الأطراف على المضي قدما على هذا الطريق المبشر بالخير، وإكمال مفاوضاتها بشأن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86576
9886576

القضايا الباقية بموجب الاتفاق المؤقت، والدخول في مفاوضات الوضع النهائي، بصورة كاملة. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يدعو المجتمع الدولي الى تقديم دعمه الكامل للأطراف في هذه المرحلة الهامة من عملية السلام.

ويأمل الاتحاد الأوروبي، بل يتوقع أن يكون لهذه الطفرة الأخيرة على المسار الفلسطيني آثار إيجابية على الشرق الأوسط بشكل عام، ونرى أن إعادة تنشيط المسارين السوري واللبناني فائقة الأهمية بغية تحقيق سلام شامل على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد مناداتنا بالتنفيذ السريع لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. وندين بأشد العبارات أعمال الإرهاب ونؤكد عزمنا على مكافحة الإرهاب أينما يحدث. ولذلك، نحث جميع الأطراف في عملية السلام على بذل قصارى جهدها للامتناع عن أية أعمال متطرفة ومنع نجاح المتطرفين وغيرهم ممن يسعوا الى إحباط العملية عن طريق الاستفزاز

كما نؤكد من جديد موقفنا الأساسي بشأن وضع القدس. فالقدس الشرقية تخضع للمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يؤكد، على وجه الخصوص، عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

ولا بد أن تراعي الأطراف تماما التزاماتها في إطار عمليتي مدريد وأوسلو بغية أعادة بناء الثقة المتبادلة وتعزيزها. إن الاتحاد الأوروبي إذ يأخذ هذا في الحسبان، يدعو الأطراف الى تجنب الأعمال الانفرادية التي من شأنها أن تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات الثنائية. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد وجوب تنفيذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة بدقة فيما يتعلق بجميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري.

لقد قام رئيس مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، نائب المستشار السيد ولفغانغ شوسل، يرافقه ممثلو اللجنة الأوروبية والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي، السفير موراتينوس، بزيارة الشرق الأوسط في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي المناقشات العديدة التي جرت مع الزعماء السياسيين في المنطقة، أكد هؤلاء التزام الاتحاد الأوروبي العميق بعملية السلام، وعزمه على القيام بدور كبير في المجالين السياسي والاقتصادي.

وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي جهوده في هذا الصدد، خاصة من خلال المبعوث الخاص، السيد موراتينوس للبدء من جديد في المفاوضات على المسارين السوري واللبناني. ونود أن نؤكد من جديد استعدادنا للمشاركة الكاملة في تنفيذ مذكرة واي ريفر والمساهمة في القضايا المتعلقة بالوضع النهائي التي سيجري التفاوض بشأنها بين اسرائيل والفلسطينيين. وبالمثل، يظل الاتحاد الأوروبي عازما على إعادة تنشيط المفاوضات المتعددة الأطراف التي تتناول المسائل الاستراتيجية التي تؤثر في الشرق الأوسط والتي بدأت بمؤتمر مدريد في عام ١٩٩١.

ومع التسليم بأهمية الاقتصاد السليم بالنسبة للاستقرار الاجتماعي والسياسي، سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدته الاقتصادية والتقنية الهامة. وفي هذا السياق، سنشارك بدرجة كبيرة في متابعة المؤتمر الوزاري لدعم السلام والتنمية في الشرق الأوسط، الذي عقد أمس في واشنطن العاصمة.

في الختام، يود الاتحاد الأوروبي أن يعيد تأكيد التزامه الراسخ بعملية السلام على أساس المبادئ المكرسة في اتفاقات مدريد وأوسلو، وكذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). إن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يقدم الكثير في هذا السياق، وقد عقد العزم على القيام بدوره الكامل من أجل المساهمة في إقرار مستقبل يسوده السلام والرخاء في الشرق الأوسط.

السيد غولد (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في لبنان أصبحت نموذجا مصغرا للحالة في الشرق الأوسط بأكمله. فاستمرار فشل حكومة لبنان في بسط سلطتها على أراضيها قد خلق فراغا خطيرا استغلته القوى التي عقدت العزم على تقويض الاستقرار في المنطقة بكاملها.

وسيكون من الخطأ الفادح في التقدير افتراض أن إسرائيل هي البلد الوحيد المتضرر من البنية الأساسية الواسعة للإرهاب الدولي الذي انتشر عن طريق سهل البقاع، في شرق لبنان؛ فحزب اللّه يشن الهجمات ضد

الجنود الإسرائيليين والقرى في شمال إسرائيل، إلا أن أفرعه تمتد لتبلغ البحرين، والظهران في المملكة العربية السعودية، وداخل الكويت؛ وقد قامت مجموعة أبو نضال بهجمات في تركيا، وباكستان، واليونان، والأردن. وفي السنوات الأخيرة تدرب الأصوليون المحاربون من مصر والمملكة العربية السعودية في سهل البقاع أيضا.

وثمة طريقة سهلة لتحسين أمن الشرق الأوسط بأسره سريعا. والأمر لا يتطلب خططا أمنية معقدة مستعارة من التجربة الأوروبية. ولا يجب أن ينتظر ظهور مؤسسات ديمقراطية تعددية عبر المنطقة تقوم على حكومات خاضعة للمساءلة وانتخابات حرة. بل أن الأمر لا يتطلب حتى معاهدات سلام رسمية بين جميع دول المنطقة. فأقصر الطرق إلى الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط هو تفكيك البنية الأساسية المعقدة للإرهاب الدولي في لبنان. إن قبول إسرائيل قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) هذا العام يمكن أن يمثل الأساس لهذا المستقبل الأكثر أمنا.

وما الذي ترمي إليه إسرائيل في النهاية من قبول هذا القرار؟ لقد أعربت عن استعدادها لسحب قواتها المتبقية من منطقة الحزام الأمني في جنوب لبنان إن تمت معالجة شاغلين آخرين مترابطين وفقا لنص القرار. أولا، يجب استعادة سلطة لبنان في الجنوب؛ وتعتقد إسرائيل أن جيش لبنان في عام ١٩٩٨ قادر تماما على تولي هذه المسؤولية. ثانيا، تسعى إسرائيل الى وضع ترتيبات أمنية تكفل أن تكون الحدود الدولية التي ستنسحب منها قوات الدفاع الإسرائيلية آمنة. ولا تطلب إسرائيل سوى تأكيد أن أية منطقة تنسحب منها لن تتحول إلى قاعدة انطلاق للهجمات الإرهابية في المستقبل.

ومع ذلك، لم يؤد قبول إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) إلا إلى استجابة سلبية. وفي واقع الأمر، تجد إسرائيل نفسها في الموقف الذي يتسم بالمفارقة والذي تواجه فيه معارضة عربية للانسحاب الإسرائيلي من أراضي عربية. وإسرائيل لم تطلب إبرام معاهدة سلام مع لبنان مقابل انسحابها. وهي لم تصر على تطبيع العلاقات مع لبنان. فقد سعت إسرائيل لتحقيق هدف واحد، هو الأمن. إلا أن ثمة قوى خارجية قوية لها مصلحة في الصراع الدائر على أرض لبنان. ولا غرو في أن من يعارضون في الواقع الانسحاب الإسرائيلي هم من لهم أقل مصلحة في الصالح العام للشرق الأوسط عموما، وفي صالح لبنان خاصة.

فبالنسبة لإيران، على وجه الخصوص، فإن حرب حزب اللّه ضد إسرائيل تخدم مصلحتها القومية في اختراق العالم العربي، عن طريق دفع الطوائف العربية الشيعية في المنطقة إلى التطرف. إضافة إلى ذلك، يمكن لإيران، عندما يكون لها رأس رمح للصراع المباشر مع إسرائيل، عن طريق حزب اللّه وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، أن تستثير تعاطف الدول العربية وتصرف الانتباه بعيدا عن طموحاتها الذاتية في الهيمنة على منطقة الخليج.

إن إيران تدعم حزب اللّه مباشرة. فطائرات الشحن الإيرانية تهبط بانتظام في مطار دمشق الدولي حيث تفرغ كميات كبيرة من الأسلحة، بما فيها قذائف ساغر المضادة للدبابات، وصواريخ كاتيوشا بعيدة المدى، والألغام شديدة الانفجار المضادة للدبابات. ومن ثم تشحن هذه الذخائر عابرة إلى سهل البقاع وتنقل إلى قوات حزب اللّه لتستخدمها في عملياتها في جنوب لبنان أو لاستعمالها في عمليات الإرهاب الدولي. إن وتيرة عمليات التسليم الإيرانية هذه إلى حزب اللّه، عبر سوريا، لم تنخفض بأي شكل من الأشكال منذ انتخاب الرئيس محمد خاتمي في إيران، في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٧. وحتى وإن كان حجم العون الإيراني لحزب اللّه بالدولار قد انخفض في الخمس سنوات الأخيرة، تمكن حزب اللّه من تعويض هذا الانخفاض بما يكفيه وزيادة عن طريق زيادة انخراطه في تجارة المخدرات اللبنانية.

وما كان بوسع إيران أن تدعم حزب اللّه عسكريا بدون دعم سوريا الكامل، حيث أن لسوريا جدول أعمالها المنفصل الخاص بها في الصراع في لبنان. وليس ثمة أساس للتساؤل عما إذا كان الانسحاب الإسرائيلي سيهدد موقف سوريا في لبنان. ففي الواقع، لم تربط إسرائيل عرضها بالانسحاب من جنوب لبنان بمصير الـ ٠٠٠ ٣٥ جندي سوري المنتشرين اليوم في جميع أرجاء البلد، رغم وجود مقترحات سابقة ربطت فعلا مصير جميع القوات الأجنبية في البلد. إن السبب الحقيقي وراء دعم سوريا للحالة الراهنة في لبنان سبب بسيط، فبالنسبة لسوريا، ترمي حرب حزب اللّه ضد إسرائيل الى توفير أداة ضغط تفاوضية من أجل انسحاب إسرائيل الكامل من مرتفعات الجولان إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ولا يمكن لإسرائيل أن تقبل أي ربط بين مسألة جنوب لبنان وأية مفاوضات مع سوريا في المستقبل. إن إسرائيل، سواء كانت تشارك في مفاوضات على المسار

الفلسطيني أو مع سوريا، لن تقبل فكرة استخدام الإرهاب - سواء كان مباشرا أو بالوكالة - بوصفه أداة مشروعة لكسب المواقف على مائدة مفاوضات السلام. ومن غير المعقول إطلاقا قبول حالة تطير فيها صواريخ الكاتيوشا من لبنان إلى الجليل كلما وصل المتفاوضون السوريون والإسرائيليون إلى طريق مسدود محتمل. وحتى ينجح السلام، لا يمكن لتهديد العنف أن يلقي بظله على طاولة المفاوضات.

إن إسرائيل على استعداد لاستئناف المفاوضات مع سوريا بدون شروط مسبقة. وأساس هذه المفاوضات يكمن في دعوة مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، التي تتضمن إشارة إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). فالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يتضمن مبادئ أساسية، مثل الحدود الآمنة والمعترف بها. ولا بد لإسرائيل وسوريا من التفاوض بشأن تحديد موقع الحدود الآمنة والمعترف بها. وخط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ لم يكن آمنا ولا معترفا به. إن إسرائيل، بدخولها مرتفعات الجولان في حزيران/يونيه ١٩٦٧، سيطرت على منطقة تعرضت منها لهجمات متكررة. وهذا هو أساس مطالبة إسرائيل بحدود يمكن الدفاع عنها.

علاوة على ذلك، تركز ديباجة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) على عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب. إلا أن خط ٤ حزيران/يونيه يتضمن أراضي كانت في الأصل جزءا من فلسطين تحت الانتداب البريطاني - مثل المناطق منزوعة السلاح في الحمّه أو بانياس، ومناطق أخرى - وقد استولت القوات السورية المسلحة على هذه المناطق في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات.

كيف يمكن للجمعية العامة أن تدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى خط يمنح سوريا أراضي حازتها بالقوة، خلافا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)؟ هل نحن مرة أخرى إزاء حالة تناقض فيها قرارات الجمعية العامة ما أوصى به مجلس الأمن؟

إن الحالة في الشرق الأوسط مدعاة للانزعاج. فانخفاض عائدات النفط عبر المنطقة والنمو السكاني المتزايد سريعا ينطويان على امكانية تهديد الاستقرار. وقوى الهيمنة التي تسعى إلى مد نفوذها عبر الشرق الأوسط مستعدة لاستغلال هذه الإمكانية لتحقيق مصالحها.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن إسرائيل على استعداد للدفع قدما بعملية السلام والمصالحة مع جيرانها إلى الأمام. والموضوع الأساسي في موقف إسرائيل من السلام هو اصرارها على الأمن في جميع الترتيبات، سواء مع لبنان أو في احلال السلام مع سوريا. والأمن يعني أنه يجب القضاء على الارهاب. والأمن يعني أيضا أنه يجب هيكلة ترتيبات السلام بحيث تدوم لأجيال وأجيال. والسلام الذي لا يمكن الدفاع عنه لن يدوم.

السيد إفيندي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن نظر الجمعية العامة في الحالة في الشرق الأوسط في دورتها الثالثة والخمسين يجري في الوقت المناسب. فالمنطقة ما فتئت لوقت طويل مسرحا للصراع وعدم الاستقرار. وحلول الألفية المقبلة يقتضي أن تبذل المنظمة جهودا مكثفة من أجل أن تتحرك منطقة الشرق الأوسط في نهاية المطاف قدما على مسار السلام الدائم والتنمية المستدامة.

ويحدو إندونيسيا الأمل في أن تتيح عملية السلام التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١ فرصا لا سابق لها من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي - الإسرائيلي. ولقد أظهرت القيادة الفلسطينية والسورية واللبنانية التزامها الثابت، ليس قولا فحسب بل وفعلا أيضا، بإحلال سلام شامل. فعلى المسار الفلسطيني، وبعدما ظلت عملية السلام تواجه طريقا مسدودا لسنتين تقريبا، رحبنا بمذكرة "واي ريفير" الأخيرة التي وضعت في نهاية المطاف عملية السلام مجددا على المسار الصحيح باستعادة قوة الدفع التي نحن في أمس الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، من الضروري تنفيذها بدقة بغية ترجمة إرادة وعزيمة الأطراف إلى حقيقة.

ولئن كان هذا التطور الإيجابي بشير خير لمستقبل احلال السلام عموما على الجبهة الفلسطينية، فإن أبرز العقبات التي تعترضه هي إنشاء المستوطنات، ولا سيما في القدس وحولها. والإجراءات التي ترمي إلى تغيير التركيب الديمغرافي للمدينة المقدسة، وسياسات الإغلاق والهدم ومصادرة الأراضي العربية، تتناقض مع روح ونص الاتفاقات التي وقعت عليها الأطراف، وتنتهك جميع قرارات الشرعية الدولية. ولا بد من وقفها فورا لتعزيز الائتمان والثقة.

كذلك لا يوجد أي تبرير للركود الخاص على المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي. والتقدم على

هاتين الجبهتين يقتضي بذل جهود بحسن نية. وإذا كان ما مضى من تاريخ المنطقة يدل على شيء فإنما يدل على ما يشعر به الشعب في الأراضي المحتلة من توق كبير إزاء إنهاء أعمال العنف والاضطرابات التي تلف وطنه لعقود. إن أصواته تتردد بالدعوة إلى احلال السلام والعدل والأمن كي يتسنى له أن يعيش حياة عادية وأن يتابع تحقيق التنمية إلى أقصى حد ممكن وتحقيق الازدهار لنفسه وللأجيال المقبلة. والفرص المتاحة لإحلال سلام شامل يجب اغتنامها. وفي هذا الصدد، غني عن التأكيد أن إيجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق من دون انسحاب إسرائيل غير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وأخيرا، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها وبذل جهودها لكي تترعرع عملية السلام. ولديها مصلحة حيوية في تعزيز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والتزام راسخ لضمان أن يتجذر في تلك الأراضي القديمة نظام جديد قوامه السلام والعدالة والازدهار.

السيد القدوة (فلسطين): يبقى الوضع في الشرق الأوسط مصدرا لتهديد الأمن والسلم العالميين، ويبقى الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره قضية فلسطين دون حل نهائي بالرغم من حل بعض جوانب هذا الصراع. ونحن هنا نؤكد أن عدم النجاح في التوصل إلى السلام العادل والشامل في المنطقة حتى الآن يعود أساسا للسياسات والمواقف الإسرائيلية، خاصة تلك السياسات التوسعية الهادفة إلى الاستيلاء على مزيد من الأرض بشكل غير شرعي وعلى حساب الحد الأدنى للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وفي انتهاك لسيادة كل من سوريا ولبنان على أراضيهما المحتلة.

لا يوجد مبدأ واحد من مبادئ العدالة والقانون الدولي لم تنتهكه إسرائيل: حق الشعوب في تقرير المصير، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بواسطة الحرب، وعدم جواز استخدام أو التهديد باستخدام القوة، وحماية المدنيين وقت الحرب، والحفاظ على حقوق الإنسان، ومنع انتشار الأسلحة النووية، إلى آخره.

لا يوجد قرار واحد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة حول الشرق الأوسط وقضية فلسطين التزمت به إسرائيل أو قامت بتنفيذه.

وبالرغم من كل ذلك، لم يقم المجتمع الدولي حتى الآن باتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، والالتزامات القانونية للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الأربع. ونحن ما زلنا نأمل أن يبدأ ذلك ليس فقط لما فيه مصلحة فلسطينية وعربية فحسب، وإنما أيضا لمصلحة إقامة نظام عالمي متوازن وعادل بعيدا عن ازدواجية القياس والتحيز.

ومنذ أن بدأت عملية السلام في مدريد، وبعد ذلك منذ إنجاز إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تملكنا جميعا أمل جديد في إنجاز السلام في الشرق الأوسط بشكل عاجل وفي بناء شرق أوسط جديد يعد بمستقبل أفضل لكافة شعوب المنطقة. وحققت هذه العملية بالفعل تقدما معقولا من آن إلى آخر ولكنها للأسف لم تمض إلى الأمام بشكل طبيعي، وفي الكثير من الأحيان بدا أنها مجمدة، وأحيانا على وشك الانهيار.

ونحن هنا نؤكد أن الطريق الوحيد لاستمرار هذه العملية ونجاحها هو الالتزام الدقيق بالاتفاقات المعقودة وبأسس عملية السلام القائمة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. لا بد من إعادة الأرض المحتلة إلى أصحابها حتى يمكن إحلال علاقات طبيعية بين دول المنطقة، ولا بد من إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، حتى يمكن إحلال السلام الشامل هناك.

لا بد إذا من تحقيق تقدم مطرد على كافة المسارات لهذه العملية، وهي المسار الفلسطيني والمسار السوري والمسار اللبناني. وبنفس الاتجاه لا بد من تحقيق تقدم جدي في مجال التخلص من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك السلاح النووي. ويتحتم هنا وضع المنشآت النووية الإسرائيلية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية. ويتحتم أيضا انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، علما أنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط خارج هذه المعاهدة.

في الشرق الأوسط، كما في مناطق أخرى، لا بد من مواجهة الارهاب بأشكاله العديدة، بما في ذلك ارهاب الدولة والارهاب الداخلي في العديد من دول المنطقة. ونحن من جانبنا، سوف نقوم بقسطنا في هذا المجال وفقا لالتزاماتنا. ونؤكد في نفس الوقت ضرورة أن يقوم الجميع بتنفيذ التزاماتهم، بالإضافة إلى ضرورة معالجة

الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وراء هذه الظاهرة التي يجب وضع حد عاجل لها.

لا بد لنا بمناسبة انعقاد مؤتمر دعم السلام في واشنطن بالأمس أن نشكر الدول المانحة، خاصة تلك التي جددت التزاماتها المالية تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والنرويج والدول العربية الشقيقة في الخليج.

وأخيرا، سيدي الرئيس، لا بد لي قبل أن أنهي هذه الكلمة من التأكيد مجددا على أهمية انعقاد مؤتمر للدول الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة من أجل النظر في إجراءات التنفيذ القسري للاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وهو ما أكدت عليه قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة وما سوف تؤكد عليه جمعيتكم الموقرة خلال الأيام القادمة مرة أخرى.

السيد عبد الله أحمد (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئ البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" يحتل صدارة جدول أعمالنا منذ أن نظرت فيه الجمعية العامة لأول مرة في دورتها الخامسة والعشرين في عام ١٩٧٠. وبالرغم من الجهود العديدة التي بذلتها هذه المنظمة، بالإضافة إلى المبادرات الأخرى، يبدو أن الصراع العربي - الإسرائيلي ما زال مستعصيا على الحل كما كان شأنه في الماضي. ولا تزال الحالة في المنطقة تتسم بمناخ من التوتر وعدم الاستقرار الأمني. وهذه حقيقة تبعث على الأسف حقا. وما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة لجميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، فإن الحالة ستظل متفجرة، ولن تؤثر فقط على السلم والاستقرار في المنطقة نفسها، بل على السلم والأمن الدوليين أيضا.

والآثار المتزايدة الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده للأراضي العربية في فلسطين ولبنان والجمهورية العربية السورية أبرزت تعنت إسرائيل واحتقارها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكما يتضح من المناقشة المتعلقة بقضية فلسطين التي جرت في الجمعية العامة أمس وصباح هذا اليوم، ثمة توافق دولي في الآراء بأن حلا شاملا وعادلا ودائما في الشرق الأوسط لن يتحقق دون ممارسة الشعب الفلسطيني بصورة تامة لحقوقه غير القابلة للتصرف والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وسائر الأراضي العربية المحتلة.

ويشعر المجتمع الدولي بالارتياح إزاء التوقيع مؤخرا على مذكرة واي ريفير بين الزعيم الفلسطيني، الرئيس ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، السيد بنيامين نيتنياهو. فبعد ١٨ شهرا من الجمود، جاءت مذكرة واي ريفير لتمثل فتحا طيبا في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. والتوقيع على اتفاق السلام المؤقت هذا، الذي سيليه تنفيذ سريع ودقيق بجميع أحكامه، سيقطع شوطا بعيدا في تهيئة مناخ يفضي إلى الائتمان والثقة بين الطرفين وهما يستعدان لاتخاذ الخطوة التالية الحاسمة، ألا وهي مفاوضات الوضع النهائي.

وحتى في الوقت الذي نركز فيه على التطورات التي شهدتها المسألة المركزية وهي مسألة فلسطين، ثمة حاجة أيضا لأن نولي اهتماما مماثلا للجوانب الأخرى من مشكلة الشرق الأوسط، أي المسألة المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان والبقاع الغربي، بالإضافة إلى مرتفعات الجولان السوري. وإن استمرار إسرائيل في احتلالها لجنوب لبنان والبقاع الغربي يشكل انتهاكا صارخا لاستقلال لبنان وسيادته. وكما دللت الأحداث في الأسابيع الأخيرة، فإن استمرار وجود القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان لا يزال يشكل مصدرا لأعمال العنف والقمع. وأدى هذا على مدى السنين إلى سقوط عدد كبير من المدنيين بين قتيل وجريح، وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات وتشريد الآلاف من ديارهم. ويشكل الاحتلال الإسرائيلي لهذه المنطقة تحديا خطيرا للحكومة اللبنانية بينما تحاول الاضطلاع بالمهام الجسيمة المتمثلة في إعادة بناء اقتصادها وتحقيق استقرارها السياسي.

وتؤكد ماليزيا مجددا التزامها المستمر ودعمها الثابت لمسعى لبنان من أجل إحلال السلام والأمن وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان والبقاع الغربي، وذلك وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). ولا يزال يساورنا قلق بالغ من مختلف أعمال العنف والعداء التي ترتكبها القوات المسلحة الإسرائيلية في جنوب لبنان، بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني للمواطنين اللبنانيين. ورغم أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد أسهمت إلى حد ما في استقرار المنطقة، فإننا نعتقد أن السلام لا يمكن أن يحل بشكل دائم إلا بكفالة عودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإننا نحيط علما بالقرار الذي اتخذته الحكومة

الإسرائيلية في نيسان/أبريل الماضي بقبولها لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ومع ذلك، فلا بد من التشديد على أنه وفقا لذلك القرار، ينبغي أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية فوريا ودون أي شرط.

وبالمثل يساور وفدي القلق إزاء عدم التقدم في عملية السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد رحبنا بكل إخلاص بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه ١٩٩٥ بين رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين والرئيس السوري الأسد. وقد اعتبر ذلك الاتفاق بوجه عام تقدما بالغ الأهمية لزيادة فعالية الجهود الرامية إلى تحريك المسار السوري - الإسرائيلي إلى مرحلة جديدة وأنشط. ونعتقد أن مواصلة الحوار بين الطرفين المعنيين، بمساعدة من المجتمع الدولي، تمثل إسهاما هاما في عملية السلام، ليس بالنسبة للبلدين فحسب، ولكن أيضا بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها.

إن وجود المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل ظل يشكل عقبة كبرى أمام عملية السلام السورية - الإسرائيلية. ويشكل استمرار التوسع في المستوطنات في المنطقة انتكاسة كبيرة للجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام، ويزيد من تعقيد تنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام. ومن الواضح أن الغرض من سياسة التوسع الإستيطاني هو تغيير الطابع الديمغرافي للمنطقة، مما يشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وهذه السياسة تثير تساؤلات خطيرة حول التزام إسرائيل بعملية السلام. ووفدي يحث بقوة الحكومة الإسرائيلية على التخلي عن هذه السياسة الاستفزازية والعدوانية والكف عن بناء مستوطنات جديدة في مرتفعات الجولان المحتلة والامتثال التام لأحكام قراري مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

وما انفكت ماليزيا تدعو إلى إيجاد حل عادل وشامل للصراع في الشرق الأوسط، يحقق السلام والأمن في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أسمى تقديره للرجال والنساء الذين يعملون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة لحفظ السلام في لبنان، ومع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجمهورية العربية السورية، وكذلك للبلدان المساهمة بقوات. ولا شك أنهم أدوا مهامهم في بيئة صعبة وخطيرة في أغلب الأحيان. وقد ضحى بعضهم منتهى التضحيات في سبيل قضية السلم والأمن الدوليين. ونتوجه إليهم بتحيتنا الخاصة.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية الشرق الأوسط، وتأتي مناقشتها لهذا البند لاعتبار تلك المنطقة في طليعة المناطق التي تستقطب اهتمام المجتمع الدولي وتستأثر بنصيب كبير من الجهود الدولية الرامية إلى حل النزاعات القائمة فيها لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي لدولها وشعوبها.

إن المملكة العربية السعودية إنطلاقا من حرصها الدائم على إحلال السلام العادل والشامل وإشاعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، عملت على دعم عملية السلام منذ بدايتها، وشاركت كمراقب في مؤتمر مدريد، كما شاركت بفعالية في المباحثات المتعددة الأطراف، وظلت وستظل تؤيد هذه العملية وتدعمها في نشاطها واتصالاتها الدولية، إنطلاقا من مبادئ مؤتمر مدريد خصوصا مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتفاقات أوسلو.

وكذلك فإن الدول العربية في ضوء مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، قد تبنت بالإجماع موقفا ثابتا يقضي بأن خيار السلام هو خيار عربي استراتيجي مما يؤكد أنه ليس هناك تراجع عربي عن هذا الموقف المحدد.

ولكن مما يدعو للأسف، ومما يثير القلق، أنه بعد أن لاحت بوادر السلام في المنطقة، وبعد أن شاعت أجواء التفاؤل بإمكانية تحقيق السلام، فإن عملية السلام التي انطلقت من مدريد على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام، ما لبثت أن شهدت إنتكاسات متوالية على يد الحكومة الإسرائيلية الراهنة التي بدأت في انتهاج سياسات تقوم على التنصل من مبادئ التسوية السلمية التي أقرها مؤتمر مدريد، وفي التراجع عن الاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية ورفض استئناف المفاوضات مع سوريا من حيث توقفت.

كما استمرت الحكومة الإسرائيلية في إقامة المستعمرات على الأراضي الفلسطينية بغية تغيير معالم الأرض وإقرار واقع جديد، وفي تبني سياسة تهويد القدس

الشريف بزرع مستعمرات إسرائيلية فيها وحولها وضم المناطق ذات الكثافة اليهودية إليها، وتفريغها من سكانها العرب، كما قامت بإصدار قرار بتوسيع منطقة القدس لتشمل المستعمرات المجاورة استباقا لمفاوضات الوضع النهائي للقدس، واتخاذ قرارات هامة أحادية الجانب مما يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة.

لقد أدت هذه الممارسات الإسرائيلية إلى إجهاض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل وشامل على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأوصلت العملية السلمية إلى طريق مسدود، إن ما نشاهده من تصرفات من جانب الحكومة الإسرائيلية الراهنة لا يجعلنا نتفاءل بإمكانية تحقيق السلام الذي تنشده شعوب المنطقة، ما لم تقابل هذه التصرفات بمواقف صارمة وحازمة تجاه إسرائيل تلزمها بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، وباحترام الأسس التي قامت عليها عملية السلام.

إننا إذ نعبر عن ترحيبنا بالاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي الأخير في واي بلانتيشن وتنويهنا بالجهود الكبيرة التي قام بها الرئيس بيل كلينتون في هذا الشأن، ومع أملنا في أن يشكل هذا الاتفاق خطوة نحو إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، نهيب بالمجتمع الدولي وبالولايات المتحدة على وجه الخصوص الاستمرار في بذل كل الجهود لإيقاف العبث الإسرائيلي في أكثر أجزاء عملية السلام دقة وحساسية، ألا وهي قضية القدس الشريف التي يجب أن يتم التعامل معها من منطلق كونها أهم القضايا في ملف النزاع العربي - الإسرائيلي. وفي هذا الشأن ندعو إسرائيل للكف عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب بغرض التأثير المسبق في نتائج مفاوضات الوضع النهائي.

إن الالتزام بقواعد الشرعية الدولية والوفاء بالتعهدات هو أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار. وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية الراهنة جادة في مسعاها لتحقيق السلام مع الجانب الفلسطيني فما عليها سوى تأكيد التزامها بنصوص الاتفاقيات المبرمة واستكمال حل القضايا العالقة مع تأكيد المملكة العربية السعودية على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى بلوغ حالة من الأمن المتبادل مع جارتها الجمهورية العربية السورية، فإن الحكومة السورية ما فتئت تعلن عن استعدادها لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل من النقطة التي توقفت عندها تلك المفاوضات. وحري بالجانب الإسرائيلي قبول تلك المبادرة الإيجابية السورية التي تهدف إلى حل النزاع حلا سلميا عادلا. أما حالة التوتر ودورة العنف في جنوب لبنان فإن نهايتها مرهونة بالانسحاب الإسرائيلي الفوري من هذا الجزء من لبنان ومن بقاعه الغربي تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، مع دعوتنا المجتمع الدولي إلى أن يلعب دورا فعالا لحمل إسرائيل على الالتزام بتعهداتها المتضمنة في العديد من الاتفاقيات.

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين تولي جل اهتمامها وعنايتها بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج العربي من خلال دعمها لجهود جامعة الدول العربية بموجب قرار مجلس الجامعة في دورته (١٠١) الداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها النووية والكيماوية والبيولوجية. ونتطلع إلى تضافر جهود جميع الدول لتحقيق ذلك مما سيحقق الأمن والاستقرار للجميع ولما في ذلك من أثر إيجابي على التنمية في المنطقة.

ونشعر، في هذا الخصوص، بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة. مع رفضنا التام للمعايير المزدوجة من قبل المجتمع الدولي في استثناء إسرائيل من جهود نزع السلاح النووي مما يشجع على سباق التسلح في المنطقة.

ومع إيماننا بضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجعلها ذات صبغة عالمية، فإننا نرى ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل انسجاما مع قرار الأمم المتحدة (١) لعام ١٩٤٦. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إسرائيل، الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى أن تبادر إلى

اتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانضمام إليها وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية، لما في ذلك من إسهام في تحقيق الأمن والاستقرار إقليميا ودوليا.

لقد حان الوقت لمنطقة الشرق الأوسط أن تنال نصيبها من الأمن والسلام، وأن تتجه كل الطاقات فيها للاستقرار وللتنمية ولرفاهية شعوبها، فمنطقة الشرق الأوسط تستطيع أن توفر الحياة الكريمة لكل من فيها وأن تكون واحة من واحات الازدهار والإبداع لتعود كما كانت منبعا من منابع الحضارة الإنسانية.

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في يوم ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ قال رئيس وزراء أسبانيا، فليبي غونزاليس، في خطابه الافتتاحي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط:

"عشية ١٩٩٢، سنة مليئة بالأحداث، تميزت بتفهمات وسوء تفهمات، حبلى بالأمل بالنسبة للجميع، نود، باعتبارنا أسبانا، أن نواصل العمل معكم لتحقيق السلام الذي يمكن أن يكون سلاما دائما".

إن عملية السلام التي بدأت في مدريد منحت حياة جديدة للجهد المبذول لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو جهد كان لسنوات عديدة أولوية قصوى للمجتمع الدولي. ولا تزال الهند مهتمة اهتماما خاصا في حل هذا الصراع. فالشرق الأوسط جار ممتد للهند وله أهمية استراتيجية، وسياسية، وثقافية واقتصادية. والسلام والتنمية في المنطقة لهما أهمية حيوية بالنسبة للهند. والسلام في الشرق الأوسط من الضروري ألا يكون حلما. فالسلام ممكن. ولكن السلام لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المفاوضات المباشرة؛ ولا يمكن فرضه من الخارج.

عندما بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط، صوِّرت على أنها عملية إجراء مفاوضات مباشرة على مسارين، واحد بين إسرائيل والدول العربية، والآخر بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان من المفروض أن تجرى المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وبعد ذلك بقليل بدأت المحادثات الثنائية وكان من المفترض أن تجتمع الأطراف لتنظيم مفاوضات متعددة الأطراف بينها تركز على المسائل التي تتجاوز الحدود الوطنية والمسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة إلى المنطقة، مثل المراقبة على الأسلحة، والمياه، والمشاكل المتعلقة باللاجئين والتنمية الاقتصادية، وكان الهدف من المفاوضات المتعددة الأطراف المساعدة في تهيئة مناخ يتيسر فيه حل النزاعات الثنائية القائمة منذ فترة طويلة. وربما كانت التوقعات في ذلك الحين مبالغا فيها وقرار الدول العربية وبخاصة سوريا ولبنان بالمشاركة في مسيرة السلم من الشرق الأوسط خطوة شجاعة. وقد رحبت الهند بهذا القرار وأيدته وكان من المتوقع على نطاق واسع ألا تكون المفاوضات سهلة وسلسة. لقد توقعنا خلافات وانتقادات وانتكاسات وانقطاعات، وكان أملنا أن تتغلب الأطراف عليها.

ومن دواعي الارتياح والترحيب أنه بالرغم من العقبات، والتأخيرات على المسار الفلسطيني بقيت عملية السلام في مسارها السليم وتم تفادي نكسة رئيسية بتوقيع مذكرة التفاهم في واي ريفر في واشنطن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ونأمل أن يكون التقدم الجديد الذي سيحرز وفقا للمذكرة سلسا ونأمل أن ييسر تنفيذها، مفاوضات الوضع النهائي.

وعلى الرغم من ذلك لا يزال المساران السوري واللبناني يواجهان طريقا مسدودا منذ أكثر من عامين ونعتقد أنه ينبغي أن يتحقق تقدم على هذين المسارين حتى يتحقق السلم الدائم. لأن المنطقة وشعوبها بحاجة إلى سلم عادل وشامل.

وفي المناقشة التي دارت في الجمعية العامة هذا العام استمعنا إلى رئيسي وزراء إسرائيل ولبنان، وإلى وزير خارجية سورية وهم يؤكدون ببلاغة من جديد التزامهم بالسلم، فالسلم بديل استراتيجي اختاروه جميعا ونأمل في أن تستأنف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها على المسارين السوري واللبناني وأن تستمر هذه المفاوضات لنبني على أساس التعهدات والالتزامات حتى يحقق السلم الشامل في المنطقة.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تفخر الولايات المتحدة بالعمل مرة أخرى في تعاون وثيق مع روسيا والنرويج بشأن القرار الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط. لقد بذل المشاركون في تقديم مشروع القرار جهدا هائلا للتوصل إلى اتفاق بشأن نص يدعم العملية السلمية.

لقد تغيرت الحالة المتعلقة بالعملية السلمية بدرجة كبيرة منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، وبالأمس عقد

في واشنطن العاصمة اجتماع ناجح جدا لدعم عملية السلم والتنمية في الشرق الأوسط. ويجري الآن تنفيذ اتفاقية واي ريفر، وافتتح مطار غزة، وقامت إسرائيل بأول عملية من عمليات إعادة الانتشار الجديدة وفقا لما نص عليه الاتفاق، وبدأ الفلسطينيون والإسرائيليون المفاوضات حول الوضع النهائي.

وبالرغم من هذه التطورات لم تتمكن هذه الهيئة من الاتفاق على مشروع قرار إيجابي ينوه بالتقدم الذي أحرزه الطرفان حتى الآن. ومما يتعذر فهمه ألا تتمكن الجمعية العامة من تشجيع معنى الاستمرار في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دائم وعادل للمشاكل التي لا تزال تعمل على التجزئة بينها أو أن تعرب عن الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي لهذه العملية.

إننا نعتقد أن القرار المعنون "الحالة في الشرق الأوسط: الجولان السوري" شأنه شأن القرارات التي تتناول النزاع الإسرائيلي العربي الطويل الأمد لا يؤدي إلا إلى تعقيد تحقيق النتيجة المقبولة على نحو متبادل. لقد التزمت إسرائيل وسورية بعملية تفاوضية لحل خلافاتهما ولتحقيق اتفاق سلم دائم. والولايات المتحدة بوصفها أحد راعيي عملية السلم التي بدأت في مدريد التزمت التزاما راسخا بمساعدة الأطراف على حل خلافاتها. ولكننا لا نعتقد أن مشاريع قرارات من هذا القبيل يمكن أن تفضي إلى تهيئة مناخ يساعد في تحقيق نجاح هذه العملية.

وكما فعلنا في الماضي، فإن الولايات المتحدة ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار الخاص بالقدس. لأن القدس ومستقبلها ينبغي تحديدهما خلال مفاوضات الوضع النهائي كما اتفقت الأطراف في إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ولا ينبغي لهذه الجمعية أن تقحم نفسها في هذه المسألة البالغة التعقيد والعاطفية.

السيد أبو الحسن (الكويت): ما زالت الجمعية العامة تناقش بند الحالة في الشرق الأوسط الذي أدرج نتيجة صراع تاريخي بين البلدان العربية وإسرائيل والذي نشب على إثر قيام إسرائيل باغتصاب الأرض الفلسطينية وتشريد شعبه وطرده من وطنه عام ١٩٤٨، وأيضا نتيجة لمواصلة إسرائيل احتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧، وقد طالت الآثار السلبية لهذا الصراع كافة مقومات الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تطلعت له شعوب المنطقة خلال الخمسين سنة الماضية. وأنه من المؤسف رغم ظهور متغيرات دولية كبيرة وإيجابية أن تستمر شعوب منطقتنا في العيش ما بين حالة الحرب تارة، وعدم الاستقرار تارة أخرى، وحالة الترقب تارة ثالثة، وما بين حالة التفاؤل في فترة وحالة التشاؤم في فترة أخرى. وأننا في الكويت من أكثر دول المنطقة التي تشعر بالآثار السلبية لحياة اللاحرب واللاسلم وهو الوضع الذي من المؤسف أنه أصبح يمثل سمة من سمات منطقتنا وبدأت شعوبنا تشعر أن عليها أن تتأقلم وأن تتعايش مع مثل هذا الوضع الشاذ.

ترى الكويت أن حالة عدم الاستقرار والتوتر التي عاشتها شعوب المنطقة خاصة في السنوات الأخيرة تعود أسبابها للإحباط الذي تسببت به الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بسبب سياساتها الاستعمارية والاستيطانية ومحاولاتها إفشال مسيرة العملية السلمية التي انطلقت وبكافة مساراتها في مدريد عام ١٩٩١. ونتيجة لتنصل الحكومة الإسرائيلية الحالية من المبادئ الرئيسية التي قامت عليها العملية السلمية وتنصلها أيضا من كافة الاتفاقات والتعهدات التي التزمت بها، وبشكل خاص الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى السياسات والاجراءات التعسفية التي اتخذتها إسرائيل على الأرض ومن جانب واحد والتي تعارضت بشكل صريح مع القواعد التي قامت عليها العملية السلمية في مدريد والتي ما زالت تؤيدها الدول العربية وما زالت تصر عليها وتتمسك بها وبالتحديد القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) انطلاقا من مبدأ الأرض مقابل السلام.

لقد رحبت الكويت بتوقيع مذكرة التفاهم بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، والذي تم في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي في واي ريفر الأمريكية، والتي تعتبر خطوة نحو التنفيذ الكامل للاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وصولا إلى مرحلة التسوية النهائية بين الجانبين. وإننا في هذا الصدد، نود أن نشيد بالدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تحريك المفاوضات القائمة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والجهود التي قام بها الرئيس الأمريكي في هذا المجال والتي توجت بتوقيع مذكرة التفاهم التي نأمل أن يتم الالتزام بها بشكل كامل حتى تعطي العملية السلمية فرصة للتقدم من جديد وإيجاد حل شامل وسريع للقضية الفلسطينية، وحتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة كافة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في العودة وفي تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إننا نؤمن بأن النجاح في تنفيذ بنود مذكرة التفاهم الأخيرة والاتفاقات السابقة التي وقعت من قبل يتوقف على مدى النوايا السليمة التي تظهرها إسرائيل لتنفيذ هذه الاتفاقات، ومدى قدرتها على التخلي عن سياساتها الاستيطانية والتوسعية التي تمارسها في الأراضي المحتلة، وبشكل خاص في مدينة القدس. وعلى إسرائيل احترام المشاعر العربية والإسلامية في هذا الجانب، من خلال وقف ممارساتها في مجال توسعه الحدود الجغرافية لمدينة القدس ووقف محاولاتها اللعب في التركيبة الديموغرافية للقدس والعمل على تهويدها، الذي يعتبر انتهاكا صريحا لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وخرقا فاضحا لمرجعية مؤتمر مدريد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تجدد الكويت اليوم موقفها الداعم للشقيقتين سوريا ولبنان، وتعرب عن أملها بأن تمارس حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نفس الضغوط التي مارستها مؤخرا على الجانب الإسرائيلي خلال محادثاته مع السلطة الفلسطينية وبصفتها راعية لعملية السلام، من أجل حمل إسرائيل على التقيد بمبادئ عملية السلام، وبالتحديد مبدأ الأرض مقابل السلام، وعودة المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من حيث توقفت وبما يكفل انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والانسحاب الإسرائيلي أيضا من جنوب لبنان بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن الكويت ما زالت تؤكد بأن الانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري هو محك الاختبار لصدق نوايا إسرائيل ورغبتها في السلام العادل والشامل والدائم مع الدولة العربية. كما أننا نؤكد على دعم موقف أشقائنا في لبنان حيال قلقهم الشديد إزاء محاولات الحكومة الإسرائيلية، المتعلقة بفرض شروط على تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الخاص بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وبقاعه الغربي. وإننا نرفض أية تفسيرات من شأنها إدخال شروط على تنفيذ هذا القرار، ونطالب إسرائيل بالحفاظ على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، ونطالبها أيضا بالتوقف عن استغلال احتلالها للأراضي اللبنانية، عن طريق سرقة خيرات ومقومات التنمية التي وهبها الله سبحانه وتعالي للشعب اللبناني. وإنه انطلاقا من العلاقة الوثيقة التي تربط الكويت بلبنان، ستواصل الكويت دعم كافة جهود التنمية القائمة الآن بهدف إعادة إعمار لبنان وعيشه بسلام.

أود في ختام الكلمة، أن أؤكد على موقف بلادي الثابت نحو العمل على دفع العملية السلمية في الشرق الأوسط، باعتبارها الخيار الاستراتيجي الذي لا رجعة عنه، وذلك من أجل ضمان حياة الاستقرار والتنمية الدائمة التي حلمت بها شعوبنا خلال الخمسين سنة الماضية.

السيد فورال (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مناقشتنا هذا العام بشأن الحالة في الشرق الأوسط، تجرى في مناخ مبشر بالخير نسبيا. فتوقيع مذكرة واي ريفر وتنفيذ مرحلتها الأولى، فتحا الباب من جديد أمام عملية السلام التي توقفت فترة طويلة.

ونحن نهنئ قادة إسرائيل وفلسطين على وقفتهم الشجاعة والحكيمة التي جعلت من الممكن إحداث هذه الطفرة. ومن ألهموا اجتماعات واي ريفر وتبنوها وأيدوها، وفي مقدمتهم إدارة الولايات المتحدة والرئيس كلينتون، يستحقون منا أيضا عاطر الثناء. ونأمل مخلصين أن يظل الزعيمان الإسرائيلي والفلسطيني عاكفين على التنفيذ الكامل لاتفاقات أوسلو. وسيكون الدعم الدولي السياسي والاقتصادي لمواصلة هذه العملية مهما بنفس قدر أهمية المساندة التي حظيت بها في البداية. وحكومة بلادي ملتزمة بالقيام بدورها في هذا الصدد.

إن الحالة في الشرق الأوسط والطبيعة الحساسة لعملية السلام يتطلبان اهتمامنا الدائب. والتطورات الإيجابية الأخيرة لا يجوز أن تكون سببا في تجاهل الأطراف والمجتمع الدولي وجود العقبات الرئيسية الثلاث التي تعترض عملية السلام: عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) حتى الآن؛ واستمرار الإرهاب والعنف والتطرف كعوامل تعرض السلام والاستقرار لخطر شديد؛ وأخيرا، الحرمان الاقتصادي الذي ما لم يعالج على سبيل الاستعجال يمكن أن يقوض المنجزات الدبلوماسية والسياسية.

وما من شك في أن أطراف عملية السلام ما زال يتعين عليها أن تفي بالكثير من الالتزامات والمسؤوليات. والتوقف عن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، أولوية في هذا الصدد. ومن المؤسف أن هذه الأنشطة غير المشروعة والاستفزازية لا تزال مستمرة تحديا لنداءات المجتمع الدولي القوية ومختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وعملية واي ريفر ينبغي أيضا أن تكون مصدر إلهام لأطراف المسارين الثنائيين الآخرين في عملية السلام، وهي إسرائيل وسوريا ولبنان، حتى تتمكن من استئناف المفاوضات على أساس مبادئ مؤتمر مدريد للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الأنشطة والتعهدات الإرهابية التي ترعاها أو تشجعها الدول في بعض الحالات، قوضت جهود السلام في الماضي ويمكن أن تقوضها في المستقبل. وينبغي إدانة الإرهاب، واتخاذ كل تدبير ممكن لمناهضة هذا الخطر الذي يتهدد السلام والاستقرار والأمن. وعلى الأطراف أيضا أن تحجم عن الأعمال والتصريحات التي قد تحرض على الكراهية والعنف.

إن روح التعاون التي سبق أن تطورت على المسارات المتعددة الأطراف تلاشت، للأسف، كضرر ملازم لتوقف المسارات الثنائية. وثمة حاجة عاجلة إلى استعادة هذا التعاون. واستئناف المحادثات المتعددة الأطراف بشأن مسائل مختلفة، مثل نزع السلاح، والتنمية الاقتصادية، والمياه، والبيئة، واللاجئين، بمشاركة كاملة من جميع أطراف العملية، ما زال يمثل مهمة رئيسية.

وثمة أثر معاكس آخر للطريق السياسي المسدود تمثل في وقف اجتماعات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهذه الاجتماعات تعتبر محافل بالغة الأهمية ومبشرة بالخير بالنسبة لصوغ مستقبل التعاون الاقتصادي والتجاري في المنطقة. فعملية السلام لا تكتمل بدون هذه المبادرات التي تشمل القطاعات الخاصة إلى جانب الوكالات الحكومية. ويجب تهيئة الظروف السياسية اللازمة لإعطاء دفعة جديدة للقمم الاقتصادية وغير ذلك من المبادرات المماثلة. ويجب أن تمتد إعادة بناء البعد المتعدد الأطراف لعملية السلام إلى تدابير أخرى لبناء الثقة تتوج في وضع إطار جديد للأمن والتعاون في المنطقة.

إن الشرق الأوسط قدم، عبر التاريخ، مساهمة هائلة في إثراء حياتنا من الناحيتين المادية والروحية، سواء كأفراد أو كمجتمعات. لقد تحولت أرض خصبة لرعاية ثقافة التسامح والسلام والرخاء إلى ساحة لمعارك القرن العشرين. وكانت شعوب المنطقة ضحايا حروب ونزاعات لا نهاية لها.

والأسلوب الوحيد لتغيير اتجاه هذا المسار يتمثل في استمرار عملية السلام وإتمامها بنجاح. ولا بديل لذلك، فالأطراف المشتركة مباشرة والمجتمع الدولي يجب أن تساعد الشرق الأوسط على استعادة المكانة الروحية والمادية الجديرة به في النظام الدولي.

السيدة أريستانبيكوها (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن كازاخستان تؤيد تماما الجهود التي تبذلها دول المنطقة وأعضاء المجتمع الدولي لإحياء ومواصلة عملية السلام في الشرق الأوسط. إن كازاخستان، بوصفها دولة أوروبية آسيوية هامة، تقدم مساهمة كبيرة للسلم العالمي والإقليمي، مهتمة دائما بتطور عملية السلام في الشرق. وقد دأب بلدي على دعوة الأطراف إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتصلة بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، ويؤيد بقوة التغيرات الإيجابية التي تجرى في هذا الصدد.

لقد تلقت كازاخستان بارتياح عميق أنباء توقيع مذكرة واي ريفر بين حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وكما يؤكد تقرير الأمين العام عن البندين ٣٩ و ٤٠ من جدول الأعمال، (A/53/652)، فإن المذكرة تكمل الاتفاقات التي أبرمها الطرفان في الماضي وتضيف تفاصيل إليها، والأهم من ذلك أنها تمهد الطريق إلى مفاوضات الوضع الدائم. ونحن نتفق مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره ومؤداه أن توقيع المذكرة من جانب الطرفين يشكل تطورا يبشر بالخير.

وفي كازاخستان، يعتبر اتفاق واي ريفر مساهمة مهمة في استمرار عملية السلام. وهو يقدم أملا ملموسا في إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط، وسوف ييسر تهيئة الظروف المؤدية إلى مواصلة واستمرار المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية والتسوية النهائية لمشكلة الشرق الأوسط.

وتشيد قيادة جمهورية كازاخستان ببعد النظر السياسي والشجاعة من جانب ياسر عرفات وبنيامين نيتانياهو اللذين حققا هذا النجاح الباهر بمساعدة الولايات المتحدة والبلدان الأخرى المشتركة في رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط. وكازاخستان مقتنعة بأن زيادة توطيد اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وفلسطين، والتسوية العادلة للحالة في الشرق الأوسط هي لصالح دول الشرق الأوسط، في المقام الأول، والمجتمع الدولي بأكمله.

وتؤيد كازاخستان جهود المشاركين في عملية السلام في الشرق الأوسط وترى أن تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة لا يمكن أن يتم إلا على أساس مفاوضات السلام، وإقامة توازن بين مصالح جميع الأطراف، وفي المقام الأول، ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه المشروع في إقامة دولة مستقلة.

ونحن نناشد جميع بلدان المنطقة أن تبدي حسن النوايا والحكمة في البحث عن سبل لتسوية النقاط موضع الخلاف، ونعتقد أنه يلزم أن تستمر الأطراف في مراعاة قرارات مؤتمر مدريد للسلام والمبادئ الأساسية الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ونتفق أيضا مع الرأي القائل بأن الحالة في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها بصورة نهائية دون إحراز تقدم حقيقي على المسار الإسرائيلي - اللبناني، على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وكذلك على المسار الإسرائيلي - السوري.

وترى كازاخستان أن المشاركين في عملية السلام في الشرق الأوسط عليهم الالتزام بدقة بالواجبات الناشئة عن الاتفاقات الموقعة في وقت سابق والامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية يمكن أن تضر بعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الأمم المتحدة عليها القيام بدور هام في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وتقدر كازاخستان بشدة الجهود الأخيرة التي بذلتها الأمم المتحدة، والدول الأطراف الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، والتي أدت إلى النتائج التي تحققت. وفي هذا الصدد، نشارك أيضا الأطراف في الإعراب عن الامتنان للأمين العام على تقاريره الموضوعية والمفصلة عن الحالة في المنطقة وعلى جهوده في سبيل العمل على تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط.

وتعرب كازاخستان عن استعدادها لمواصلة تقديم كل دعم ممكن لزيادة تطوير عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، مع مراعاة مصالح جميع الأطراف.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مرة أخرى تناقش الجمعية العامة الحالة في الشرق الأوسط، في هذا العام، في سياق محدد يتسم بجوانب تبعث على الأمل في الاستمرار الطبيعي لعملية السلام وينطوي على مخاوف من احتمال الوصول إلى طريق مسدود في عملية التفاوض.

وبعد الطفرة التاريخية المتمثلة في اتفاقات أوسلو وإعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ وسلسلة الترتيبات التي تلت ذلك، وبعد الانجازات التي حققها الفلسطينيون والإسرائيليون في الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦، كان يحق للمجتمع الدولي أن يعتقد أن أحلامه في السلام ستتحول إلى حقيقة.

ولكن فجأة، في أواخر عام ١٩٩٦، نشأت صعوبات في عملية السلام التي كانت تعتبر خيارا سياسيا استراتيجيا لا يمكن الرجوع عنه. واتخذت السلطة القائمة بالاحتلال سلسلة من التدابير الإدارية والتشريعية غير القانونية، في انتهاك لاتفاقية جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن العقبات العديدة التي وضعتها أمام تنفيذ الاتفاقات المبرمة بالفعل، حيث أدى ذلك إلى تهديد بناء السلام.

إن استمرار الإحباطات، وإنكار حقوق الإنسان الرئيسية، وعمليات الإغلاق المتكررة للأراضي الفلسطينية، وخنق الاقتصاد الفلسطيني، والتدهور المستمر في ظروف المعيشة والعمل، والمصادرة غير المبررة للأراضي الفلسطينية والعربية لبناء المستوطنات، كله قد أدى إلى إثارة سخط السكان الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة، الذين علقوا آمالا كبيرة للغاية على سلام الشجعان.

وبسبب هذه العوائق الكثيرة، آل الأمر بعملية السلام إلى ما يشبه الجمود، حيث دام ذلك لمدة تسعة أشهر على الأقل.

ومثل هذا الشلل في عملية السلام مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره، وبوجه أخص لمجلس الأمن والجمعية العامة اللذين اتخذا كلاهما عددا من القرارات التي توصي باتخاذ تدابير لإنقاذ السلام، وفوق كل شيء، لكفالة وفاء السلطة القائمة بالاحتلال بالتزاماتها.

وأطلقت عدة مبادرات خلال فترة الركود هذه في عملية السلام بغية إخراج المفاوضات من الطريق المسدود الذي دخلته.

واليوم، نرحب بتوقيع مذكرة واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، التي أبرمت بفضل الجهود الشجاعة والمليئة بالعزم للرئيس كلينتون والملك حسين عاهل الأردن. إن إبرام تلك المذكرة مثل خطوة إيجابية حيث أنها مكّنت من تحريك عملية السلام والعودة بالطرفين مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات.

وقد سُررنا أيما سرور بهذا التقدم الهام في السعي إلى إيجاد تسوية سلمية ودائمة لقضية فلسطين، ذلك أن الأزمة الفلسطينية، وأكرر ذلك مرة أخرى، هي محور صراع الشرق الأوسط.

ونتجرأ على الأمل في أن يستغل الطرفان المعنيان هذا الانتصار الجديد للسلام - أو على الأقل الطفرة نحوه - وأن تُنفذ التدابير الموضوعة، فضلا عن الأحكام السابقة لاتفاقات أوسلو وواشنطون العاصمة، تنفيذا كاملا وبحسن نية.

وإذا قام الطرفان بذلك فسيبددان أسباب مخاوفنا. وسيقويان الأسباب التي تجعلنا نأمل في استمرار طبيعي لعملية السلام، وسيمكنان المنطقة من أن تشهد فجر سلام جديد. وسيشجعان تعايشا آمنا للسكان الإسرائيليين والفلسطينيين والعرب، وسيحفزان تنمية كل الإمكانات الاقتصادية والثقافية في المنطقة.

وكما ذكرت دائما، فإن منطقة الشرق الأوسط هي ملتقى طرق التاريخ والعالم، إلا أنها كانت أحيانا كثيرة جدا مسرحا للصراعات المسلحة. وقد شهدت أحيانا كثيرة جدا سفح الدماء. ولا بد لها الآن من العيش في سلام، ولتحقيق ذلك من الضروري تسوية الأزمة التي تعانيها تسوية سلمية وعلى نحو يحترم حقوق وكرامة الشعوب التي تتكون منها تلك المنطقة.

ولا يمكن للاجراءات الاستفزازية ولا الإحباطات اليومية للسكان العرب ولا إنشاء المستوطنات في القدس وغيرها ولا السجن أو أي شكل من أشكال الحرمان أن يكفل أمن سكان المنطقة. فلا شيء سوى السلام يمكن أن يحقق الأمن للجميع، وكذلك لا شيء سوى الأمن يمكن أن يصون السلام.

إن المجتمع الدولي كثيرا ما أعرب عن الرأي بأن إنشاء المستوطنات في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة يجب أن يتوقف ومعه الإجراءات غير القانونية وسياسة الأمر الواقع، حيث أن تلك الأمور تهدد المفاوضات في المستقبل بشأن الوضع النهائي.

وقد أوصى المجتمع الدولي في عدة مناسبات بضرورة إيجاد حل عاجل من أجل عودة الجولان السوري ومن أجل سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويرى وفدي أن الوقت قد حان لتهيئة الظروف لبدء المفاوضات بشأن الوضع النهائي بغية تمكين الشعب الفسلطيني من أن يمارس في سلام حقه في تقرير المصير والاستقلال ومن أن يستعيد كرامته، وفقا للشرعية الدولية.

إن الأمم المتحدة بوسعها، بالاشتراك مع راعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي، أن تقدم إسهاما كبيرا لتهيئة مناخ من الثقة وتدابير ثقة بين الأطراف حتى يتسنى استمرار المفاوضات المتعددة بين مختلف الأطراف المعنية والتحرك سريعا صوب تسوية سياسية سلمية دائمة.

السيد العربي (مصر): تناولت في بياني أمام الجمعية العامة اليوم رؤية مصر للوضع فيما يتعلق بمسار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، ووجهة نظر مصر في الاجراءات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل بهدف إجهاض المفاوضات حول التسوية النهائية وإفراغها من محتوياتها.

إن مصر تعتبر أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، ولن يتحقق السلام بين الدول العربية وإسرائيل إلا بعد التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لهذه القضية المحورية. وعندما نتحدث حول بند الشرق الأوسط فإن مصر تعتبر أن إقرار السلام الشامل في المنطقة يتشكل من عدد من العناصر التي تتساوى في أهميتها، وهي الانسحاب الشامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، الترتيبات الأمنية المتبادلة. هذه هي الأسس التي يجب أخذها في الاعتبار. وإلى أن يتم التوصل إلى معادلة تشمل هذه العناصر جميعا، ينبغي على الجانب الإسرائيلي الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات تخالف القانون الدولي وتخالف قرارات الأمم المتحدة.

إن المشاركة العربية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ كانت ولا تزال قائمة على قبول التفاوض على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام وهو محور العملية السلمية بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان أيضا.

فبالنسبة للمسار السوري، ترفض الحكومة الإسرائيلية الحالية الاعتراف بالتقدم الذي كانت قد أحرزته المفاوضات بين سورية والحكومة الإسرائيلية السابقة، وهو الأمر الذي يلقي بظلال كثيفة من الشك حول نوايا الحكومة الإسرائيلية في إنهاء احتلالها للجولان السوري ومدى اعتزامها التوصل الى سلام حقيقي مع سورية استنادا الى مبدأ الأرض مقابل السلام. وأؤكد في هذا الإطار على موقف مصر الداعم للحق السوري الكامل في استعادة الجولان بأكمله غير منقوص باعتباره السبيل الوحيد لإقرار السلام بين سورية وإسرائيل.

أما فيما يتعلق بالمسار اللبناني، فإن مصر تتابع بقلق عميق كافة الأحداث الجارية في الجنوب اللبناني المحتل بما في ذلك الأحداث التي جرت خلال الأيام القليلة الماضية. وفي هذا الصدد أود أن أعيد التأكيد على موقف مصر المؤيد للموقف اللبناني بشأن ضرورة تنفيذ إسرائيل الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ومصر على ثقة من أن الانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من جنوب لبنان من شأنه تعزيز الثقة وخفض حدة التوتر والتوصل الى مزيد من الاستقرار بل والتمهيد لإقرار السلام بين لبنان وإسرائيل.

تربط مصر بين التقدم في مختلف مسارات التفاوض الثنائية وبين مقدار ما يمكن تحقيقه على مستوى التعاون الإقليمي بمختلف صوره ومساراته. فتوجه الشرق الأوسط نحو السلام كل لا يتجزأ. والعلاقات التعاونية بين الدول العربية وإسرائيل - سواء اقتصادية أو غيرها - لا يمكن لها أن تقوم ولا يمكن لها أن تنمو مع الوضح الحالي لمسيرة السلام ومع استمرار التعنت الإسرائيلي في رفض إنهاء احتلال الأراضي العربية. ولا شك أن مصر تأمل أن تشهد عملية السلام تطورات إيجابية حقيقية يمكن أن تكون مقدمة تعاون إقليمي قائم على أسس حقيقية نابعة من احتياجات دول المنطقة ذاتها وليس مفروضا من خارجها. فهناك إذن علاقة عضوية غير قابلة للانفصام بين تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم من جهة وبين تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي المتكافئ الذي تستفيد منه جميع دول المنطقة دون تمييز من جهة أخرى.

ترى مصر أن إقامة السلام العادل والشامل تعد الأساس الحقيقي لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع لكل الأطراف في الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، تستمر مصر في مطالبتها بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وهي المبادرة التي بدأت في الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤ والتي تعتمدها الجمعية العامة كل عام بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠. كما تطالب مصر منذ عام ١٩٩٠ - وفي إطار مبادرة من الرئيس مبارك - بإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار أشير الى رفض إسرائيل المستمر الدخول في أي ترتيبات أو اتخاذ أي إجراءات تسهم في بناء الثقة في مجال التفتيش على منشآتها النووية، وهو أمر يضيف الى عوامل التوتر السياسي في منطقة تعاني بالفعل من ارتفاع التوتر.

إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يتطلب جهودا جبارة من دول المنطقة، ومن كافة الدول الأخرى المحبة للسلام من خارج المنطقة. وفي هذا الصدد تبدي مصر تقديرها الكبير للدور الذي تقوم به الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والنرويج في سبيل دعم وتنشيط عملية السلام.

لقد اختارت الدول العربية السلام خيارا استراتيجيا لها منذ قمة الاسكندرية عام ١٩٩٦، ولا يزال هذا الخيار ساريا حتى الآن.

وفي ختام بياني لا بد من الإشارة مرة أخرى الى أن تحقيق السلام العادل يتطلب أن تتوافر أيضا لدى إسرائيل نظرة تركز على إبراز الفوائد التي يمكن أن تعود من تحقيق السلام، وهو ما يتطلب منا، إيمانا بجدوى السلام، وحتى لا تعود المنطقة مرة أخرى الى المواجهة والتوتر الذي كان قائما في وقت ما والذي نرجو أن يكون قد انقضى الآن.

السيد مبارك (لبنان): أولا، لبنان هو أكثر الدول التي عانت من النزاع العربي - الإسرائيلي. ونحن نشعر بأن لدينا الكثير لنكسبه من جراء التوصل الى السلام العادل والدائم والشامل الذي نسعى الى تحقيقه في المنطقة بالاستناد الى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨). ويعيد وفدي التأكيد مجددا على

التزام لبنان الصادق بعملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١. لقد قبلنا مبادرة راعيي عملية السلام، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي آنذاك، على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، لكن اسرائيل ما زالت ترفض منذ عشرين عاما تطبيق هذا القرار وتستمر باحتلال أجزاء من جنوب لبنان وتتابع اعتداءات يومية على السكان المدنيين الأبرياء.

وما زال لبنان يطالب بإلحاح تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يؤكد سيادة لبنان ووحدة أراضيه ويطلب من إسرائيل الانسحاب من لبنان دون قيد أو شرط حتى حدوده المعترف بها دوليا. وهنا أود أن أوضح مجددا أن لبنان يرفض كليا أي عرض جديد قديم يرمي الى فصل المسارين اللبناني والسوري في المفاوضات، ويؤكد رفضه المطلق لما يُطرح في الإعلام من مشاريع مشبوهة والمعروفة بلبنان أولا والتي ترمي الى تكرار اتفاق ١٧ أيار/ مايو المرفوض نصا وروحا. ونؤكد إصرارنا على التضامن الكلي والتنسيق الدقيق والكامل والثابت مع سورية في مسيرتنا المشتركة.

ليس خافيا، سيدي الرئيس، أن المسارين اللبناني والسوري استراتيجيان وأساسيان لنجاح محادثات السلام. وإذا لم تؤخذ هذه الحقيقة الأساسية بالاعتبار فإن الحالة ستستمر بالتدهور.

إن السلام لن يقوم في المنطقة طالما استمرت إسرائيل في رفض موجباتها الالتزام بالقانون الدولي ومبادئ مدريد، لا سيما الأرض مقابل السلام، والانسحاب بالتالي من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الانسحاب من لبنان دون قيد أو شرط حتى حدوده المعترف بها دوليا عملا بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) والانسحاب من الجولان حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ عملا بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن احتلال إسرائيل لجنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨ جلب الدمار والمآسي الى بلادي. إن أيا من غزو عام ١٩٧٨، المعروف بعملية الليطاني أو اجتياح عام ١٩٨٢، المعروف بعملية الجليل قد حقق لإسرائيل أمنها. بل إن الاحتلال أنشأ مزيدا من التعقيدات وأنتج معاناة هائلة. إن العنف في جنوب لبنان يؤكد مجددا الفشل الكلي لمفهوم ما يسمى بالمنطقة الأمنية التي أنشأتها إسرائيل. كذلك أن الهجمات العديدة التي تقوم بها إسرائيل يوميا شمال تلك المنطقة تؤكد بما لا يقبل اللبس فشل هذا المفهوم.

كلكم تذكرون ولا ريب العدوان الذي شنته إسرائيل على لبنان في نيسان/أبريل ١٩٩٦ تحت شعار "عناقيد الغضب". هذه العناقيد طاولت عشرات القرى في الجنوب والمرافق الحيوية في عمق الأراضي اللبنانية. وقد شاهدتم جميعا على شاشات التلفزيون صور القرى المدمرة تدميرا كاملا، ورأيتم بأم العين عشرات الألوف من المواطنين الأبرياء يفرون تحت قذائف الطيران والبوارج الحربية والدبابات التي لم توفر شيئا، ولاحقت السيارات المدنية المتحركة في كل اتجاه، وقد صُدم الرأي العام حين شاهد قصف سيارة اسعاف تحمل أطفالا، وبيوتا تدمر على رؤوس ساكنيها وأبرياء يدفنون تحت الأنقاض. واهتز الضمير العالمي عندما دكت مدفعية إسرائيل مقر الأمم المتحدة في قانا فتناثرت أشلاء أكثر من ١١٠ من المدنيين معظمهم من الأطفال والنساء الذين التجأوا الى هذا المقر طلبا للحماية ظنا منهم أن بوجودهم بين أيدي حماة الأمن والسلام الدوليين سيكونون في مأمن من عناقيد إسرائيل المدمرة. كلكم تذكرون إدانة الجمعية العامة لعدوان إسرائيل على لبنان. لكن على الرغم من كل ذلك فإن إسرائيل تستمر بتجاهل الإرادة الدولية بانسحابها غير المشروط وغير المقيد من الأراضي اللبنانية. وهي تعيد مجددا التهديد بقصف البنى التحتية لبلدنا وإغراق بيروت بالظلام والعطش. وهي لا تخجل من سرقة ترابنا من حقولنا، ولا من اتهام المقاومين الذين يصوبون بنادقهم على جنودها المدججين بالسلاح والمعدات والدبابات والذين يحتلون أراضي وطنهم بأنهم إرهابيون.

إن لجنة حقوق الإنسان التي تبنت عدة قرارات متصلة بمسائل حقوق الإنسان في الجنوب اللبناني أكدت مجددا بوضوح انتهاك إسرائيل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب. وكذلك لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. وما زال المعتقلون اللبنانيون في مخيمات الاعتقال التي تديرها إسرائيل في جنوب لبنان، ولا سيما معتقل الخيام يعانون من معاناة الاعتقال التعسفي، ونطالب مجددا بالافراج عنهم فورا.

لقد أسقطت عناقيد الغضب ومن ثم الممارسات الإسرائيلية اللاحقة ورقة التين الأخيرة فظهرت إسرائيل عارية تماما في انتهاكها الفاضح والمستمر لكل المعايير الأخلاقية والقوانين الدولية. واتضحت النوايا العدوانية المبيتة ومدى الكراهية والعداء الذي تكنه لأهل وسكان هذه المنطقة. لم تفهم إسرائيل بعد أن سياسة النار

والحديد لن تقيم السلام. وقد قلنا مرارا وفي مجلس الأمن إن هذه السياسة لن تؤتي سوى الدمار والموت وستلحق بمرتكبيها الخزي والعار والسقوط. إننا نؤكد مجددا ضرورة تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الكفيل وحده في عودة الهدوء والاستقرار الى الجنوب. ونؤكد مجددا على حق شعبنا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي. هذا الحق المبني على القانون الدولي وعلى قرارات الشرعية الدولية وعشرات الإعلانات الصادرة عن المحافل الدولية بما في ذلك إعلان الذكرى الخمسين للأمم المتحدة الذي صدر بمشاركة أكثر من ١٣٠ رئيس دولة وحكومة. شعبنا يمارس حقه الفطري بهدف تحرير الأرض من دنس الاحتلال الإسرائيلي الذي هو ولا شك أبشع صور الممارسة الإرهابية في القانون الدولي.

ما زالت حكومة إسرائيل تؤكد أن: لا لمبادئ مدريد. لا للأرض مقابل السلام. لا للعودة الى طاولة المفاوضات من حيث علقت مع الحكومة الإسرائيلية السابقة. لا لتنفيذ ما تعهدت به الحكومة السابقة في إسرائيل من التزامات.

بل قالت: نعم لبناء عشرات المستوطنات الجديدة في الجولان والضفة الغربية، نعم لتوسيع عشرات المستوطنات القائمة، نعم لمصادرة المزيد من أراضي السكان العرب في المناطق المحتلة، نعم للقضاء على أية هوية عربية للقدس، نعم لمزيد من أنشطة التهديد وعرض العضلات ورفع وتيرة التوتر. هذه حكومة لا مسؤولة تقوم على لغة العنف والتصعيد والاستيطان والتوسع ورفض مبادئ التسوية لا على لغة السلام والمصالحة.

كل يوم تأتينا بأدلة إضافية على توعداتها وتهديداتها وممارساتها التعسفية وانتهاكاتها اللامحدودة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ لا سيما الاتفاقية الرابعة وقواعد القانون الدولي.

وهنا لا بد أن نكرر مجددا أن المفاوضات المتعددة الأطراف لن تجدي نفعا طالما لم تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. لا يجدي نفعا أن تتكاثر الاحتفالات الرنانة بوحي أن عملية السلام تتقدم ما زالت إسرائيل ترفض الامتثال الى الشرعية الدولية والى ثوابت عملية مدريد.

إننا مقتنعون أشد القناعة بأن المحادثات المتعددة الأطراف التي جرت حتى الآن سابقة لأوانها ولن تكون مجدية أو مثمرة طالما لم تأت المسارات الثنائية بالنتائج المرجوة وفقا للشرعية الدولية ولمبادئ مدريد.

وثانيا نعتبر، سيدي الرئيس، أن مجلس الأمن يجسد الهيئة الدولية السياسية العليا المولجة حماية الدول من العدوان ومتابعة قراراته كي يتأكد من تنفيذها.

أما اليونيفيل فله دور أساسي ومركزي في تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). لذلك فإننا ندعو مجددا الحفاظ على حجم وفعالية القوة لا سيما بالنسبة للدور الهام الذي ينتظرها بهذا الصدد. ونحن نغتنم المناسبة كي نوجه تقديرنا لضباط وعناصر القوة لما قدموه من تضحيات منذ عام ١٩٧٨. كما نعرب عن امتناننا العميق للدول المشاركة في اليونيفيل.

وثالثا، أود أن أكرر، سيدي الرئيس، التزام لبنان بتحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وإنشاء دولته. ونحن ندعو الى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) الذي يؤكد بوضوح ومن دون لبس حق الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم.

إن لبنان يرفض مطلقا أية محاولات مهما تكن لتوطين أي من الفلسطينيين المقيمين على أراضيه. وقد تم تجسيد هذا الموقف الثابت في الدستور اللبناني وفقا لاتفاقية الطائف لعام ١٩٨٩ وهو يشكل إجماعا وطنيا ثابتا بين اللبنانيين.

أما فيما يتعلق بمدينة القدس فنؤكد مجددا أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف هو قرار غير قانوني ومن ثم فهو لاغ وباطل وليست له الشرعية على الإطلاق. وفي هذا الصدد صدرت قرارات عديدة من مجلس الأمن ومن الجمعية العامة تؤكد هذه الحقيقة منها قرارات مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٦ (١٩٧٥).

إننا نتوجه الى الذين ما زالوا ينظرون للموضوع من زاوية معينة لنقول إن القدس هي جوهر وصلب القضية الفلسطينية، ولن نقبل بالإجراءات التي تمس بالمدينة المقدسة، والتي تطال الأرض والإنسان، حيث يتعرض المواطنون العرب في القدس لشتى أنواع المضايقات والضغوط لحملهم على ترك مدينتهم، مما يساهم في

تغيير الطبيعة الديمغرافية والاجتماعية للقدس، وننبه كذلك الى خطورة الحفريات وعمليات التنقيب المستمرة والتي تهدد المسجد الأقصى والمعالم الدينية المقدسة للمسيحيين والمسلمين في المدينة. كما نشجب نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية الى القدس منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) ورفضها الامتثال لأحكام ذلك القرار. كما نطلب الى تلك الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

أما فيما يختص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فإنها لن تكون ذات أثر في المنطقة ما دامت إسرائيل ترفض الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وما دامت تهدد المنطقة بترسانتها النووية، ضاربة عرض الحائط القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة ذات الصلة. ويتعين على إسرائيل أن تلتزم من دون أي لبس بالإرادة الدولية وفقا لما نص عليه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فهذا وحده سيكفل سلما دائما وشاملا وعادلا في المنطقة.

إن السلام والازدهار هو كل ما نطلب ولكن وفقا لأسس مدريد والشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. لقد عانى لبنان الكثير من حرب استمرت سنوات عديدة وانتهت قبل ثماني سنوات فقط. وإننا نطمح الى إعادة بناء وطننا وإلى أن نقدم مستقبلا زاهرا وأفضل لأولادنا. وهذا لن يكون ممكنا ما لم يكن السلام في المنطقة دائما وعادلا وشاملا وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

إن الحالة المزرية لعملية السلام التي نعيشها اليوم ستستمر ما استمر تعاطي إسرائيل معها بهذا الشكل من اللامسؤولية. وهي ستستمر في تقويض هذه العملية مما سيخلف آثارا خطيرة ليس على الأطراف المعنية فحسب، بل على المجتمع الدولي بأسره.

وقد حان الوقت لإفهام إسرائيل بأنه لا سلام دون استرداد الأرض كاملة. وإننا ندعو راعيي عملية السلام لإعادة الأمور الى نصابها قبل فوات الأوان.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بخلاف ما كان عليه الحال قبل سنة مضت، يمكن أن نقول اليوم إنه حدث تغير في التوقعات المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، وإن هناك الآن ما يدعو الى التفاؤل المحدود.

ويبدو أن الطرفين قد التقيا مرة أخرى ووجدا طريقهما الى السعي للتوصل الى حل تفاوضي للقضية الفلسطينية، ولم يتيسر ذلك إلا بعد مجهود، وبالتأكيد بفضل التنازلات اللازمة من الطرفين. ونعتقد أن مذكرة واي ريفر، الموقع عليها في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ توفر زخما جديدا وضروريا لعملية السلام وتمثل وسيلة هامة لبناء الثقة بين الطرفين. وتثبت هذه الوثيقة أيضا أنه عندما تكون هناك رغبة صادقة في التفاوض وانفتاح للتوصل الى حل توافقي يمكن دائما التوصل الى تفاهم.

ونحن ندرك أنه لا تزال أمامنا موضوعات هامة في انتظار الحل. ولذا فإننا نطلب من الطرفين المثابرة على الطريق الذي اختارا مرة أخرى أن يسلكاه معا، بدءا بمذكرة واي ريفر؛ وأن يواصلا بالقيام بأعمال ملموسة تعزيز مناخ الثقة المتبادلة الضرورية لنجاح كل المفاوضات؛ وأن يقاوما بشدة استفزازات المتطرفين من الجانبين، الذين يحاولون هدم عملية السلام التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١.

ونود أن نكرر مرة أخرى الإعراب عن اقتناعنا الراسخ بأنه لا توجد بدائل عن السلام في الشرق الأوسط. والتنفيذ الشامل وبحسن نية لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) واتفاقات أوسلو، من شأنه أن يمكن من البدء في أسرع ما يمكن بإجراء محادثات بشأن المسائل الدقيقة المتعلقة بالمركز النهائي.

ولذلك فإننا نحث الطرفين على الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يحكم مسبقا على المركز النهائي للأراضي. وبناء على ذلك، فإننا نرى أن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، هو تدبير انفرادي يناقض القانون الدولي ويؤثر على نتائج المفاوضات. ولذا فإننا نحث على إعادة النظر في هذه التدابير، مع مراعاة آثارها السلبية في ضوء مصلحة إسرائيل الأساسية والدائمة في العيش في سلام مع جيرانها.

وفي ذات الوقت، تدين الأرجنتين بصورة لا لبس فيها جميع أعمال العنف - تلك الأعمال التي أودت بحياة العديد من الضحايا من بين السكان المدنيين. ولم يكن الإرهاب إطلاقا استجابة فعالة أو مقبولة. واستخدام

الإرهاب يعرض استمرار عملية السلام للخطر. وتود الأرجنتين أن تكرر تأكيدها بوضوح وتشديد على حق دولة إسرائيل في العيش في داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، دون أن تكون عرضة لأعمال العنف أو التهديد بها.

وإن المفاوضات الثنائية هي القوة المحركة لعملية السلام. ومن ثم فإننا نود أن نعرب عن أعمق امتناننا للرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ولوزيرة خارجيته، مادلين أولبرايت، على العمل الذي اضطلعا به في تشرين الأول/أكتوبر الماضي لإنقاذ المفاوضات التي كانت تمر بواحدة من أكثر مراحلها دقة.

ورغم أن المفاوضات الثنائية أساسية للغاية، فإن على الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية خاصة تجاه فلسطين - مسؤولية تجلت خلال خمسين سنة في إنشاء عمليات حفظ السلام، وفي تقديم المساعدة بلا انقطاع الى اللاجئين الفلسطينيين، وفي الالتزام الشخصي لأمناء الأمم المتحدة العامين بتحقيق السلام.

وتفهم الأرجنتين أن السلام والتنمية عنصران لا ينفصلان. وإيمانا منا بهذا المفهوم، شاركنا منذ البداية في عمليات حفظ السلام، وتعاونا في الآونة الأخيرة من خلال مبادرة "ذوي الخوذ البيض"، في برامج معينة للتنمية البشرية في الضفة الغربية وفي غزة.

إن السلام العادل والدائم الذي تطالب بحلوله في المنطقة قرارات مجلس الأمن وهذه الجمعية، لن يتحقق ما لم يكن هناك تقدم مطرد ومتزامن على جميع مسارات عملية السلام. ولذا فإننا لا نستطيع أن نخفي قلقنا إزاء عدم الحوار بين سوريا وإسرائيل فيما يتعلق بمرتفعات الجولان. ونحث كلا الطرفين على استئناف هذا الحوار على نحو صريح وبروح بناءة.

وللأسف، لا تزال الحالة في جنوب لبنان أيضا دون حل. وتود الأرجنتين أن تعيد تأكيد التزامها بوحدة أراضي لبنان واستقلاله السياسي وسيادته الكاملة، وأن تكرر التأكيد على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بصورة فعالة.

وأود أن أختتم برجاء الأطراف أن تغتنم هذه الفرصة للسلام، وأن تواصل سيرها على الطريق الذي حدد في مدريد في عام ١٩٩١ وجرى تأكيده في واي بلانتيشن في عام ١٩٩٨. فهذا هو طريق القانون، والتفاهم واحترام كل طرف لوجود الطرف الآخر. وبإيجاز، هو طريق التصالح الحقيقي بين الشعوب.

السيد أبو نعمة (الأردن) تظل قضية الشرق الأوسط، وجوهرها قضية فلسطين، بندا هاما على جدول أعمال هذه المنظمة. وبالرغم من التقدم الذي حدث على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي بالتوقيع على اتفاق واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وبالمباشرة بتنفيذ بعض بنوده، الأمر الذي نعتبره تطورا إيجابيا هاما، من شأنه أن يضع مسيرة السلام على مسارها الصحيح، بعد حالة الجمود التي استمرت ما يقارب العامين، وبالرغم من ذلك فإننا نأمل في تحقيق المزيد من الإنجازات على طريق السلام، ونأمل أن نقترب أكثر من السلام بعد مرور سبع سنوات على انطلاقه في مدريد.

لقد غادر جلالة الملك الحسين سرير العلاج في المستشفى في ظروف بالغة الدقة ليتوجه الى "مزرعة" واي ريفر على مدى يومين متتالين ليساهم في الجهود المبذولة من أجل التوصل الى اتفاق. وقد كان لتلك الجهود المخلصة النبيلة التي بذلها جلالته تأثيرها الواضح في تسوية الخلافات الحادة وتذليل العقبات الكأداء التي استمرت لأيام وليال متتالية؛ وتم التوصل بعد ذلك الى اتفاق. وقد شهدت جميع الأطراف المشاركة بجدوى وفعالية الجهود التي بذلها جلالته. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل بالدرجة الأولى على التزام الأردن وتفانيه ملكا وقيادة وشعبا في مواصلة العمل من أجل تحقيق السلام المنشود في جميع أرجاء منطقتنا.

ويسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير لوفود الدول الصديقة والشقيقة التي عبرت عن تقديرها لدور جلالته في إنجاح تلك المحادثات في بياناتها أمام هذه الجمعية.

إن وفد بلادي، وهو يشارك في مناقشة هذا البند يؤكد إيماننا بدور الأمم المتحدة الأساسي ومسؤولياتها الواضحة تجاه عملية السلام وضرورة تنشيط هذا الدور وتأكيد هذه المسؤولية لدعم الجهود الحثيثة الجارية ولردف المساعي القائمة لإخراج العملية السلمية من المأزق الذي عرقل مسيرتها. فالأمم المتحدة هي القاعدة الأساسية للشرعية الدولية، وهي التي تتخذ الآن القرارات الحاسمة بصدد القضايا والنزاعات الدولية القائمة الأخرى

وهي التي تفرض على أعضائها الانصياع لإرادتها والامتثال لتنفيذ قراراتها بكل ما يتطلبه ذلك من الحزم الإصرار والشدة. فقد ارتكزت عملية السلام على قرارات الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) هو المرتكز الأساسي لهذه العملية، فبه افتتح باب السلام عام ١٩٦٧ وبتنفيذه نصا وروحا سنصل الى السلام المنشود. ولكن هذا القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لا تزال رهن التنفيذ من قبل إسرائيل بالرغم من مرور عشرات السنين على صدورها وتكرار تأكيدها في كل دورة من دورات هذه الجمعية المتلاحقة.

تحتل قضية السلام في الشرق الأوسط مكان الصدارة في اهتمامات الأردن. وإسهاماتنا في مجال العمل السلمي لتسوية هذه القضية مشهود لها منذ عام ١٩٤٨. فقد اختط الأردن في علاقاته الدولية منهجا ينبع من روح الميثاق ويؤمن بالتسويات السلمية لكافة المسائل والمشاكل الدولية في مختلف الأوقات والظروف.

لقد أكدنا أمام هذه الجمعية أكثر من مرة، أن مفهوم الأردن للسلام هو أن يكون عادلا ودائما وشاملا وهو المفهوم الذي عبرت عنه غالبية الأطراف الدولية والمعنية مباشرة بقضية الشرق الأوسط. إن التزامنا بالسلام ضمن هذا المفهوم التزام استراتيجي مستند الى قناعتنا بأن السلام يمثل حاجة أساسية لكل دول المنطقة وشعوبها، وإنه في حالة بلوغه سيكون بمثابة تحول جذري في تاريخ المنطقة، ومنطلق أساسي نحو آفاق جديدة تبشر دول المنطقة وشعوبها بالاستقرار والأمن والتعايش السلمي وبحياة طبيعية حرمت منها زمنا طويلا يقرب من ستة عقود. وعليه، فقد وقع الأردن في خريف عام ١٩٩٤ معاهدة سلام مع إسرائيل من منطلق إيمانه بأنها ستضع الأمور في نصابها الصحيح، وأنها ستفتح صفحة جديدة من علاقات حسن الجوار بين البلدين، وتعمل على إرساء أسس ومبادئ التعامل والتعاون فيما بينهما في مختلف الميادين. وقد حرصنا في الأردن على أن نفتح باب السلام دون تحفظ، ودون اختزال لأي بند من بنود العلاقات الطبيعية الكاملة، وذلك حتى يكون السلام الأردني الإسرائيلي مثالا لما قد يليه، وحتى يكون الموقف الأردني نموذجا لما يجب أن يكون عليه الالتزام بنصوص الاتفاق، واحترام تنفيذها نصا وروحا، والعمل بموجبها وترجمتها لواقع مرئي وملموس، وحتى يتأكد جيراننا في إسرائيل من أن السلام ليس وثيقة نوقعها كغاية في حد ذاتها ولا كوسيلة لتكريس أسباب النزاع وتثبيت مكاسب الحرب. بل إن السلام في مفهومنا هو واقع وممارسة، وتعامل وتعاون، يستند الى مبادئ الاحترام المتبادل، والالتزام بالعهد والوفاء بمتطلباته والعمل على تحقيقه بأمانة ومسؤولية. وكان الأمل كبيرا في أن يتبع ذلك تقدم على المسار السوري واللبناني مع إسرائيل، بحيث تتحقق الشمولية، وتبدأ عملية البناء الاقتصادي والتنموي في المنطقة بأسرها. ولكن هذا مع الأسف لم يتحقق حتى الآن ولأسباب واضحة ومعروفة؛ وأوضحها أن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية السلام كمبدأ الأرض مقابل السلام لم تطبق ولا تزال الأرض العربية ترزح تحت نير الاحتلال، ولا تزال الاتفاقات والقرارات الدولية التي تم اتخاذها والتوصل إليها بانتظار التنفيذ.

في ختام مناقشة هذا البند في العام الماضي، اتخذت هذه الجمعية القرار ٥٢/٥٢، وشددت الفقرة الثالثة منه على ضرورة الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يشكلان أساس عملية السلام في الشرق الأوسط، والحاجة الى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين تنفيذا فوريا دقيقا. وقد حظي القرار بأغلبية ساحقة، مما يؤكد قناعة هذه الجمعية الموقرة المطلقة بتطبيق هذه المبادئ.

ولقد أكدت هذه الجمعية في القرار عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير وضع مدينة القدس.

وإننا نتساءل عما إذا كان تحقق أي شيء مما تضمنه القرار. والحقيقة المؤلمة هي أن الأمور ما زالت ماضية في الاتجاه المعاكس. وقد تضمن تقرير الأمين العام A/53/652 المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الموجهة إليه من المراقب الدائم لفلسطين، والتي تشير الى استمرار إسرائيل في أنشطتها غير القانونية في الضفة الغربية ومن ضمنها القدس.

ولقد أبلغنا السفير جون دي سارام، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، خلال احتفال أمس بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، بأن ظروف الحياة في الأراضي المحتلة لم تتحسن كما كان يؤمل بذلك وأن

مشاعر الخوف وفقدان الأمل والإحباط تسيطر على الناس.

من الأسباب التي تتذرع بها إسرائيل لتبرير الكثير من هذه الإجراءات يرد موضوع الأمن. وشعار الأمن الذي رفعته حكومة إسرائيل هو شعار مفهوم وهو في الواقع أحد أهم أهداف السلام التي نعمل لتحقيقها لجميع دول وشعوب المنطقة. ولكن الأمن لا يتحقق بالإحجام عن تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والفلسطينيين. ولا يتحقق بتصعيد الممارسات التي تلحق بالفلسطينيين وبحقوقهم وبآمالهم أبلغ الضرر. لا يتحقق الأمن بمواصلة الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي العربية المحتلة. سواء كان ذلك بتوسيع المستوطنات القائمة أو بناء مستوطنات جديدة فالنتيجة واحدة في كلتا الحالتين. لا يتحقق الأمن باستمرار سياسة مصادرة الأراضي، ونسف البيوت العربية، وسحب بطاقات الهوية، وعزل القدس عن بقية الضفة الغربية، وتقييد حركة الفلسطينيين ومحاصرتهم، وإبقاء الآلاف منهم في المعتقلات والسماح لأجهزة الأمن الإسرائيلية من قِبل القضاء باستخدام العنف البدني، أي التعذيب، خلال التحقيق مع المشتبه بهم منهم، الأمر الذي يتنافى مع أبسط قواعد احترام حقوق الإنسان والعدالة، ويرفضه العالم المتحضر ويدينه بلا هوادة.

إن السلام الذي نسعى لتحقيقه هو السلام الذي سيكون عادلا وشاملا ودائما. كيف تتحقق العدالة إذا لم تُرد الأرض لأصحابها الشرعيين؟ وكيف تعود الأرض إذا استمر الاستيطان واستمر خلق الحقائق الجديدة عليها؟ وكيف تتوفر القناعة بأن هذا هو الهدف النهائي الذي نسير نحوه عندما تنطلق من إسرائيل تصريحات رسمية تؤكد مواصلة الاستيطان على الأراضي العربية المحتلة وتدعو المستوطنين لاحتلال الأرض العربية حتى لا تُعاد لأصحابها الفلسطينيين. لقد سببت هذه التصريحات تأثيرا سلبيا بالغا على مناخ الثقة الذي نسعى إلى خلقه ليتحقق في ظله السلام، والذي يمكّن شعوب المنطقة من تجاوز جراح الماضي ومآسيه والتوجه نحو مستقبل يسوده التعاون والتصالح والوفاق والأمل.

إن السلام لا يتحقق بتكريس أسباب النزاع، بل يتحقق بالعمل على إزالتها، كما أنه لا يتحقق بابتلاع الأرض والتوسع الاستيطاني وإنكار حقوق الطرف الآخر، بل يتحقق بالعدالة فالعدل هو قاعدة السلام والسلام هو إطار الأمن.

لقد أقر الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي لعام ١٩٩٣ تأجيل بعض المواضيع مثل المستوطنات والقدس واللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات. وتبعا لذلك، فمن الطبيعي ومن المفروض أن تبقى المسائل المؤجلة على حالتها؛ وأن لا يطرأ عليها أي تغيير حتى يحين الوقت المحدد للتفاوض بشأنها. وليس من المعقول أن يصبح التأجيل فرصة لتغيير الوقائع على الأرض لصالح المحتل وبالتالي تصبح الحلول أكثر صعوبة وتعقيدا وربما استحالة.

إننا نعتقد بأن تأجيل التفاوض على هذه البنود الهامة والتي تقع في صُلب النزاع لا يعني إغفالها وتخطيها بغير حلول صحيحة وعادلة ومقبولة. ويخطئ كل من يأمل بذلك لأن بقاء أي مشكلة بلا حل سيظل بؤرة لإشعال الصراع ولإبطال ما تحقق في أي وقت. فالحلول الجادة هي التي تحقق المعالجة الصحيحة وليس إهمال حقوق الناس والأمل باختفائها بتقادم الزمن. لقد آن الأوان لوضع جميع المسائل المؤجلة على جدول أعمال المفاوضات والمضي قدما في مواجهة هذه المسائل بروح من الجدية والموضوعية والإرادة الصادقة لإيجاد الحلول العادلة والقانونية المقبولة والتي تجعل السلام بالتالي بالنسبة لشعوب المنطقة خيارا مقبولا وجديرا بالحماية والرعاية. إننا نعتقد أن هذا هو طريق السلام الصحيح وأن حل المشاكل المؤجلة كقضية اللاجئين وقضية القدس وقضية السيادة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وقيام دولته على أرضه وعاصمتها القدس هو الضمان الوحيد للأمن والاستقرار والتقدم والازدهار لجميع شعوب المنطقة عربا وإسرائيليين.

كما أن الشمولية تستوجب استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من حيث توقفت من أجل تحقيق التسوية اللازمة المنشودة استنادا لمرجعية مدريد، ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). إن التقدم نحو السلام وتحقيقه هو الضمان الأكيد لكبح التطرف والعنف وإشاعة الأمان والطمأنينة.

إن قضية القدس هي محور أساسي من محاور السلام وإن التوصل إلى حل عادل لها أمر لا مفر منه. فهناك توافق شامل على كافة المستويات الدولية والقانونية

والسياسية بأن القدس الشرقية هي جزء عضوي من الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧ وبالتالي فإنها تخضع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن. لقد خص مجلس الأمن مدينة القدس باهتمام مميز منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي وأخذ بشأنها منذ البداية العديد من القرارات التي ترفض جميع الإجراءات والتشريعات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير طابع المدينة المقدسة والأعمال الأخرى التي تهدف إلى تغيير البنية السكانية والجغرافية والديموغرافية فيها.

وعلى هذا الأساس، فإن أي إجراء تقوم به إسرائيل أو قامت به منذ بدء عملية مدريد لتغيير أو لتعديل وضع القدس القانوني أو السياسي أو الديموغرافي أو ما سبق ذلك سيكون بمثابة إيجاد حقائق جديدة وخلق أمر واقع معين لفرضه على الجانب العربي في مفاوضات المرحلة النهائية. وهذا أمر لن يكون مقبولا. ومن هذا المنطلق، ومن أجل المحافظة على طابع المدينة المقدسة الديني والثقافي والتاريخي، فقد حرصت حكومة بلادي على مواصلة رعايتها للأماكن المقدسة وصيانتها وإعمارها لتوفير الحماية لها تحت الاحتلال ولتوفير الدعم للقائمين عليها حتى تظل تلك الأماكن المقدسة محصنة ومصانة أمام كل الأخطار والظروف بانتظار الحل النهائي المنشود. إن مدينة القدس هي العاصمة الروحية للديانات السماوية الثلاث، ولذلك فإننا نريدها رمزا نبيلا مثاليا للسلام والتعايش. وإن خروج الجزء العربي من المدينة المقدسة من الاحتلال لا يعني تقسيم المدينة من جديد، ولا بناء الأسوار والجدران في وسطها بقدر ما يعني إحقاق الحق وتنفيذ العدالة في تلك المدينة.

قبل اختتام هذه الكلمة أود أن أسجل أسفي لما ورد في كلمة المندوب الدائم الإسرائيلي يوم أمس من مغالطات تاريخية وصفت الوحدة الطوعية المباركة التي تحققت بين شعبي الأردن وفلسطين الشقيقين عام ١٩٥٠ وأبرهما برلمان منتخب بتمثيل متساو بين الشعبين، وصفها بالضم. وإنني أتساءل عن الغاية من تكرار هذه المغالطات التاريخية الفاضحة في وقت اعتقدنا أن الزمن الراهن يستوجب الابتعاد عن لغة الإثارة والتي اعتقدنا أننا تجاوزناها بالدخول في عهد السلام.

إننا نعتقد أن الأمم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية، يجب أن تلعب دورا حيويا في دفع عجلة السلام لدعم الجهود التي يقوم بها راعيا العملية السلمية استنادا لما تضمنه قرار الجمعية العامة ٥٢/٥٢. كما أننا نرى بأنه من الضروري أن يواصل الاتحاد الأوروبي جهوده في دعم جهود راعيي العملية السلمية بالمقدار الذي يحقق الدعم اللازم لهذه الجهود من قبلهما حتى يتم تجنيد كل الجهود الخيرة الممكنة، وفي كل المجالات المتاحة لدعم المسيرة السلمية، وتوفير مستلزمات النجاح لتحقيق أهدافها، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي قد ساهمت منذ البداية في جهود السلام وساهمت ولا تزال في عملية التنمية الاقتصادية الموازية.

إن بلادي تتطلع إلى تفهم دولي أوسع وأعمق للاحتياجات الاقتصادية والتنموية والمالية لدول المنطقة وشعوبها ولبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ عليها. فالشعوب هي التي ترسخ دعائم السلام ولكنها وبنفس الوقت لا تكتفي بالتعامل مع السلام بمعناه المجرد فقط بل تنظر إليه من خلال عوائده ونتائجه.

السيد سايشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): ما زالت الحالة في الشرق الأوسط مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل أكثر من خمسين عاما. ومن المؤسف أن هذه الحالة لم تقل من حيث أهميتها وإلحاحيتها بالنسبة لشعوب المنطقة وللبشرية جمعاء. ومنذ إنشاء منظمتنا ظلت جمهورية بيلاروس على الدوام تهتم اهتماما عميقا بتحقيق تسوية سلمية سريعة للنزاع في الشرق الأوسط على أساس مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وقد سعدت بيلاروس كثيرا لعلمها بتوقيع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية السيد ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل السيد بينيامين نيتنياهو، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على مذكرة واي ريفر والوثائق الملحقة بها. ونعتبر هذا الاتفاق إنطلاقة كبرى في الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقات التي سبق أن توصلت إليها الأطراف، واستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وطوال فترة السنة والنصف الماضية كان المجتمع الدولي، بما فيه جمهوريتنا، يتابع بقلق عميق الصعوبات المتزايدة التي عقدت التطور التدريجي للحوار الفلسطيني الإسرائيلي. والافتقار الذي طال أجله لأي تقدم نحو التسوية السلمية والذي شهدناه حتى وقت قريب، أثار قدرا كبيرا من التوتر في المنطقة، وخيبة أمل ويأسا فيما بين السكان الفلسطينيين وتردي الحالة الاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيون، بما في ذلك التدهور المستمر في مستوى معيشتهم بسبب ركود عملية السلام، كان

عاملا سلبيا هاما ساعد على تفاقم حالة كانت حرجة أصلا. وكان يبدو أن المنطقة على وشك الانجراف مرة أخرى في دوامة أحداث لا يمكن التكهن بعواقبها، يحفها خطر ينذر بتخريب عملية السلام. وفي هذا السياق، نرى أن مذكرة واي ريفر، على الرغم من طبيعتها المؤقتة والحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية للوصول إلى تسوية نهائية، خطوة فائقة الأهمية أتت في حينها، باتجاه السلام.

ولإعطاء دفعة جديدة لعملية التسوية التي بدأت في مدريد وتعززت في أوسلو، ينبغي أن يؤدي الاتفاق الأخير إلى تهيئة مناخ جديد من الثقة المتبادلة بين الأطراف، واستعادة الأمل في السلام والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط. والحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه في واي بلانتيشن لهو تأكيد جديد واضح على اقتناعنا الراسخ بأنه حتى أصعب المنازعات بين الأطراف يمكن حلها سلميا، بالوسائل السياسية وحدها. وبيلاروس يحدوها الأمل في أن النية الصادقة التي تجلت في التوقيع على مذكرة "واي" ستتجسد في تنفيذ الطرفين بدقة وسرعة التزاماتهما، مع الامتثال الصارم للشروط المتفق عليها دون أية تحفظات أو شروط إضافية.

وفي هذا الصدد، تشجعنا بإعادة نشر القوات من الضفة الغربية، وافتتاح مطار غزة الدولي في الآونة الأخيرة، والإفراج مؤخرا عن حوالي ٢٥٠ شخصا من السجناء الفلسطينيين، وبدء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بشأن الوضع النهائي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من كل هذه التطورات الهامة ما زال يتعين على الفلسطينيين والإسرائيليين القيام بالكثير من أجل التنفيذ العملي لاتفاق "واي"، وكلنا أمل في أن يكتب لهم النجاح.

وعلى الطرفين أن يبديا التزاما سياسيا بكل معنى الكلمة في تعهداتهما واستعدادهما بالعمل على المقاومة الشديدة للقوى المتطرفة التي تحاول جعل التقدم نحو السلام الحقيقي أمرا مستحيلا. وفي هذا السياق، ندين بلا تحفظ الإرهاب والتطرف السياسي بكل أشكاله. وعلينا ألا نسمح لمعارضي عملية السلام بعرقلة التنفيذ السريع لمذكرة "واي" الأمر الذي من شأنه أن يعرض للخطر فرص التسوية النهائية. ونثني على التدابير الحازمة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية بوقف أنشطة كل المنظمات المتطرفة في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، وهي تدابير تعكس تفاني الفلسطينيين الحقيقي في تنفيذ هذه التعهدات.

ومع أن تعزيز الثقة وإقامة التعاون بين الطرفين أمر بالغ الأهمية، فإن بيلاروس تشدد على عدم جواز اتخاذ أية خطوات من طرف واحد لاستباق نتيجة مفاوضات الوضع النهائي، الأمر الذي يمكن أن يثير التوترات في هذا الصدد. ونشعر بالقلق من استمرار السلطات الإسرائيلية في ممارسة بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن القرار المتخذ في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بتوسيع حدود بلدية القدس. وترى بيلاروس أن هذه الخطوات غير بنّاءة ولا تؤدي إلى الثقة وتخفيف حدة التوترات بين الطرفين. وعلى أساس افتراض أن التنمية الاقتصادية الدائمة هي خير ضمان للاستقرار الاجتماعي والسياسي في الشرق الأوسط، وفي المقام الأول في صفوف الشعب الفلسطيني، نرى من الضروري أن تواصل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وأن تزيد أنشطتها لتقديم الدعم الاقتصادي للفلسطينيين، بغية تيسير تسوية هذا الوضع العصيب بأسرع ما يمكن.

وفي هذا الصدد، نثني عاطر الثناء على الجهود المنزهة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي ما زالت تقدم المساعدة الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين على الرغم من أزمتها المالية الخطيرة. كما ننوه بالدور الهام الذي يضطلع به المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة لتنسيق شتى أشكال المساعدة وإتاحتها للشعب الفلسطيني من خلال مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة. كما تعرب بيلاروس عن أملها في أن يحقق المؤتمر الوزاري للبلدان المانحة المزمع عقده اعتبارا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لمساندة عملية السلام في الشرق الأوسط نتائج ملموسة لدعم الحالة الاقتصادية للفلسطينيين.

وفي سياق التوقيع على مذكرة واي ريفر في الآونة الأخيرة تحدو جمهورية بيلاروس آمال عريضة في أن يؤدي نجاح المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية إلى تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار على المسارين السوري واللبناني. فبدون تقدم ملحوظ في هذا المجال، لا يمكن أن يحل سلم حقيقي في الشرق الأوسط.

ختاما، اسمحوا لنا أن نؤكد مجددا التزام جمهوريتنا العميق بالبحث عن تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط، على أساس أحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وصيغة الأرض مقابل السلام، واحترام حقوق جميع دول المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا. ونثق بأن النتيجة النهائية للتسوية ستكون حصول الشعب الفلسطيني على حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال. وبيلاروس، من جانبها، مستعدة لبذل كل الجهود الدولية الممكنة وتأييد كل تدابير الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة، كما شدد عليه رئيس وزراء بيلاروس، السيد سيارغي لينغ في رسالته المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني: "نعتقد أنه ليس هناك من بديل عن عملية للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط".

السيد السندي (اليمن): تولي الجمهورية اليمنية اهتماما بالغا لما يجري في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقا من مواقفها الإيجابية الداعمة والمؤيدة لعملية السلام، التي دشنت في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وتضمنت تحقيق السلام الشامل والعادل على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. ووفقا لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية وخصوصا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وما تلاها من اتفاقيات تؤكد على ضرورة أن يكون السلام شاملا وعادلا ودائما كأساس للأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، بما يكفل استئصال عوامل العنف ويقضي على أسباب التطرف ويرسخ أسس التعايش السلمي.

إن الجمهورية اليمنية تعرب عن ترحيبها بالمساعي الحميدة وارتياحها لها التي بذلتها راعية السلام. الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمخض عنها مذكرة نهر واي في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، وجرى التوقيع عليها من قبل الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نيتانياهو، بمشاركة الرئيس بيل كلينتون والملك حسين. إن بلادي التي تدعو إسرائيل للتنفيذ الفعلي للاتفاق يساورها القلق إزاء الصعوبات والشروط التي تضعها اسرائيل والإعلانات المستمرة لبناء المستوطنات. كما تزامنت مصادقتها مع إعلانها طلب مناقصات لبناء مستوطنات في جبل غنيم جنوب القدس المحتلة. لذلك فإننا نؤكد على أهمية تحقيق التسوية الشاملة المؤدية إلى منـــح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن الجمهورية اليمنية، في الوقت الذي ترحب فيه بجهود الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، لا يسعها إلا أن تؤكد على ضرورة بذل مساعيها الحثيثة لاستئناف سير المحادثات على المسارين السوري واللبناني من النقطة التي وصلت إليها. إننا نهيب براعيي السلام الدفع بالحكومة الإسرائيلية بالموافقة على استئناف عملية السلام الجادة والتهيئة للانسحاب الكامل من الجولان السوري ومن الجنوب اللبناني والبقاع الغربي.

إن تنفيذ مبادئ الشرعية الدولية وخاصة مبدأي عدم جواز حيازة أراضي الغير بالقوة والأرض مقابل السلام، التي أكدت عليهما القرارات الدولية ومؤتمر مدريد ومبادئ أوسلو، ستؤدي الى استقرار وازدهار منطقة الشرق الأوسط وسترسخ قيما جديدة أساسها التسامح والتعايش السلمي والتعاون المتبادل.

ومن الضروري أن يقترن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط ببذل الجهود من أجل جعل المنطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال وضع الضوابط والالتزامات المتساوية. وتجدر الإشارة الى الفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ التي تطلب من السيد الأمين العام مواصلة إجراء المشاورات مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى من أجل وضع التدابير والتحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

ولا يفوتني بهذه المناسبة الإشارة الى أن الجمهورية اليمنية قد صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقعها معالي الدكتور عبد الكريم الإيرياني، رئيس وزراء بلادي. كما يحدوها الأمل في أن يتم التوقيع عليها من قبل كافة دول المنطقة دون استثناء؛ وأن يحل محل سباق التسلح ركائز الحوار والتفاهم والتعايش السلمي العادل بين شعوب المنطقة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في الحالة في الشرق الأوسط. وهي مشكلة من أكثر المشاكل تعقدا التي طال أمدها في عصرنا. ويتابع المجتمع الدولي بقلق التطورات في المنطقة على مدى العام الماضي. إذ يلاحظ

مع الأمل أية تحولات إيجابية ويتفاعل مع اندلاع التوتر والمواجهة بقلق وحزن. إن روسيا، بوصفها من رعاة عملية السلام في الشرق الأوسط قد عملت دائما من أجل استئناف المفاوضات بسرعة على جميع المسارات العربية - الإسرائيلية، وخصوصا من أجل تحقيق تقدم حقيقي على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي.

والنهج الروسي قائم على العناصر الأساسية لعملية السلام، وفي المقام الأول، صيغة مدريد التي تستند الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام. ويسعدنا أن نلاحظ بوادر فك الجمود في الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي. وترحب موسكو بالتنفيذ العملي لمذكرة واي ريفر بين فلسطين وإسرائيل، مما يسمح باستئناف تنفيذ التدابير في الفترة الانتقالية في الأراضي الفلسطينية ومفاوضات الوضع النهائي. ويهدف الاتفاق إلى توسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني، بما يكفل الأمن في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية ويؤدي إلى حل المشاكل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة بأكملها. ونحيط علما بالدور الخاص الذي قامت به الولايات المتحدة بوصفها راعية للسلام في التوصل إلى حل توفيقي. لقد كان الجانب الروسي نشطا أيضا، في محاولة التقريب بين الجانبين، كما قدم الاتحاد الأوروبي مساهمة ذات شأن.

ومن المنطقي أن تنعكس هذه الدينامية في قرار للجمعية العامة يشير بوضوح إلى الاتجاه الواجب اتخاذه على سبيل السلام والأمن في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أنه لم يتسن الاتفاق على قرار من هذا القبيل في العام الحالي، لكن من المؤكد أن هذا لا يعني أن الأمم المتحدة لم تحط علما بتطور تلك الدينامية على أساس مبادئ مدريد، وعلينا أن نعرب عن القلق إزاء إعادة تنشيط سياسة الاستيطان التي تتبعها إسرائيل، بما في ذلك التقرير الخاص بطلب عروض لبناء مستوطنة اسرائيلية في منطقة هار هوما - جبل أبو غنيم - في القدس الشرقية. إن القيادة الفلسطينية على حق في اعتبار أن هذا الإجراء انتهاك للاتفاقات السارية، وحجر عثرة في سبيل مواصلة التحرك في المفاوضات، وعقبة في طريق استعادة الثقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. إن هذه الإجراءات الانفرادية تتعارض مع معايير القانون الدولي وتضر بفرص التسوية في المنطقة.

ونحث الأطراف على عدم اتخاذ تدابير تؤدي إلى الحكم مسبقا على نتائج المفاوضات المقبلة بشأن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، ومشكلة المستوطنات الاسرائيلية، ونحثها على الامتناع عن العبارات التي تنم عن المواجهة وعلى الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها.

ونحن نتوقع أن تنفذ التدابير الواردة في المذكرة في الأطر الزمنية المتفق عليها، وسنبذل قصارى جهدنا للتشجيع على ذلك. وينبغي للنتائج أن تدفع راعيي العملية على اتخاذ المزيد من التدابير على نحو عاجل بغية تحريك الموقف على مساري المفاوضات المتبقيين - المسار السوري - الإسرائيلي والمسار اللبناني - الإسرائيلي لأنه بدون ذلك لن يكون هناك سلام وطيد في الشرق الأوسط.

إن الأساس للمزيد من المفاوضات بين سوريا وإسرائيل قد أرسي بالفعل وقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ينص على أساس قانوني دولي راسخ لتسوية العلاقات بين لبنان وإسرائيل.

ونحن نرحب بقبول إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). إلا أن ذلك ليس كافيا، فالمطلوب هو التنفيذ الفعلي. وستواصل روسيا الدعوة إلى استئناف سريع للحوار البناء على جميع هذه المسارات المترابطة.

وبوصفنا أحد راعيي عملية السلام، نولي أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك قيام الهيئات المانحة بعمل فعال موجه نحو تعزيز الحكم الذاتي الفلسطيني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. وقد شارك ممثلون لروسيا في مؤتمر دعم عملية السلام والتنمية في الشرق الأوسط، الذي بدأ أمس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في واشنطون، والذي تناول هذه المسائل.

إن حل عقدة الشرق الأوسط مهمة تقع على عاتق الجميع. وهناك أساليب متنوعة تستخدم. وتشارك في هذا الجهد أفضل العقول وساسة بارزون في العالم بأسره، وبالتأكيد ينبغي للأمم المتحدة القيام بدور خاص في ذلك.

إن روسيا، بوصفها راعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، ستواصل العمل الجاد لإيجاد حلول مقبولة للجميع وتنازلات في مواقف الأطراف المعنية.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن اليابان ترحب بتوقيع مذكرة واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر التي أزالت الجمود الذي كان سائدا في عملية السلام منذ آذار/مارس ١٩٩٧. وباسم حكومة اليابان، أود أن أشيد أيما إشادة بالأطراف المعنية على جهودها التي بذلتها بحسن نية والتي أسفرت عن هذا الاتفاق التاريخي. كذلك أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للولايات المتحدة على عقد اجتماع واي ريفر وعلى دورها في التوسط في التفاوض بشأن الاتفاق. ونعرب أيضا عن امتنان خاص لجلالة الملك حسين عاهل الأردن على مشاركته الحكيمة والكريمة في المحادثات التي أفضت إلى الاتفاق.

إن اليابان، إقرارا منها بأهمية الحفاظ على الزخم الذي ولّده اتفاق واي ريفر، رحبت بفرصة المشاركة في مؤتمر دعم عملية السلام والتنمية في الشرق الأوسط، الذي بدأ في واشنطون، العاصمة، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تحت رعاية حكومة الولايات المتحدة. وفي تلك المناسبة، أعلنت اليابان عن تعهدها بتقديم مبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار في شكل مساعدة للفلسطينيين خلال السنتين المقبلتين. كما أن اليابان، اقتناعا منها بأن التعاون والتنسيق ما بين المانحين سيظلان مهمين في التنفيذ الفعال للمساعدة، تنوي التعاون بنشاط مع المانحين عن طريق آليات مثل لجنة الاتصال المخصصة.

واليابان، بصفتها من كبار المساهمين في عملية السلام، قد أذنت بصرف أكثر من ٣٧٠ مليون دولار من العون المقدم في شكل منح للفلسطينيين منذ عام ١٩٩١. وإضافة إلى المبلغ المتعهد به في واشنطون في الشهر الماضي، سيبلغ العون المقدم من اليابان إلى الفلسطينيين زهاء ٥٧٠ مليون دولار. وفي شهر تموز/يوليه من هذه السنة أنشأت حكومة اليابان مكتبا في غزة لكفالة استخدام هذا العون على نحو فعال؛ كما تنوي الوكالة اليابانية للتعاون الدولي أن تفتح مكتبا لها في المنطقة.

إن المساعدة التي تقدمها اليابان تركز على أنشطة دعم بناء القدرات الأولي والمؤسسية للسلطة الفلسطينية، والهياكل الأساسية، وغوث اللاجئين الفلسطينيين، وتنمية فرص العمالة. وتنوي اليابان توسيع نطاق مساعدتها لتشمل أيضا تنمية الموارد البشرية في مجالي التعليم والصحة، وتحسين حكم السلطة الفلسطينية، وحماية البيئة، والتبادلات الثقافية والشبابية، والتنمية الصناعية.

إضافة إلى ذلك، ينوي بلدي تقديم المساعدة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريع مثل وضع الهياكل الأساسية لكفالة المرور الآمن بين الضفة الغربية وغزة، وهو أمر ضروري لتنفيذ اتفاق واي ريفر.

وأود أن أذكر هنا أنه، بالإضافة إلى دعم عملية السلام عن طريق المساعدة المالية، تساهم اليابان بنشاط بالموظفين، بما في ذلك المساهمة عن طريق إرسال قوات الدفاع التابعة لها للمشاركة في عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

إن اليابان تدعم عملية السلام الحالية منذ انطلاقها في مدريد في عام ١٩٩١. وهي تشارك بنشاط في الفريق الاستشاري المتعدد الجنسيات وتبذل كذلك جهودا متعددة على المستوى الثنائي لتشجيع الطرف الإسرائيلي والأطراف العربية على إحراز المزيد من التقدم في عملية السلام. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف بالإضافة إلى الثنائي، تسعى اليابان لتعزيز علاقات الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية بدعم تنفيذ الاتفاقات التي التزمت بها الأطراف. واليابان عقدت العزم على اغتنام أية فرصة لتيسير عملية السلام بالتشجيع على نشوء بيئة مؤاتية للمفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية.

وتأمل حكومة اليابان أن يتمكن الطرفان من العمل صوب التنفيذ السلس لجميع أحكام مذكرة واي ريفر. وقد تشجعنا من الإجراءات الإيجابية التي اتخذها الجانب الإسرائيلي مؤخرا، بما في ذلك التصديق، في اجتماع وزاري في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، على تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة نشر القوات في الضفة الغربية، وفي وقت لاحق، قيام القوات الإسرائيلية بالتحضيرات للانسحاب. إن افتتاح مطار غزة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر يمثل أيضا تطورا نرحب به. وتأمل اليابان أن يستمر التنفيذ المطرد لإعادة الانتشار والتدابير الأخرى التي اتفق عليها.

ومن المهم لمحادثات التسوية النهائية، فضلا عن المفاوضات بشأن المرحلة الثالثة لإعادة نشر القوات الإسرائيلية، أن تبدأ بدون تأخير. ومرة أخرى، أشدد على أنه يتعين على الجانبين أن يسعيا جاهدين إلى بناء الثقة المتبادلة، لأن حل المسائل المعلقة بينهما سيعتمد بدرجة متزايدة على جهودهما الذاتية. ولهذه الغاية، وكما جاء واضحا في مذكرة واي ريفر، ينبغي للطرفين الامتناع عن

اتخاذ أية إجراءات منفردة من الممكن أن تزعزع استقرار الحالة.

ولكن للأسف، لا يزال المتطرفون من الجانبين الذين يقومون بأعمال الإرهاب يشكلون مصدرا للقلق. وبالطبع فإن هذه الأعمال تستهدف في نهاية المطاف عملية السلام نفسها، وهي التي تمثل أملنا الوحيد في التوصل إلى تسوية نهائية. إن حكومة اليابان لا تتسامح مع الإرهاب أيا كان شكله وتشيد بسلطات كل من فلسطين وإسرائيل لرفضهما الانصياع إلى تهديد الإرهاب وعلى إظهار التزامهما بتنفيذ عملية السلام بطريقة سلسة.

وفي الختام، أود فقط أن أشدد على ضرورة إيلاء الأولوية القصوى للمحادثات المباشرة بين الأطراف المعنية، بما في ذلك المحادثات التي تسهم في إحراز المزيد من التقدم على المسارين اللبناني والسوري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يرغب في الإدلاء ببيان ممارسة لحق الرد.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): لقد استمعنا بعد ظهر اليوم إلى مندوب إسرائيل في بيانه المليء بالمغالطات والادعاءات. هذه المغالطات التي تنطوي على روح العدوان والاحتلال والاستيطان. حاول المندوب المذكور أن يتحدث عن القوات السورية المتواجدة في جنوب لبنان، ولا علاقة لهذا الموضوع بتطورات عملية السلام أو الحالة في الشرق الأوسط، آخذين في عين الاعتبار أنه آخر من يحق له الحديث عن هذه المسألة، لأن إسرائيل تحتل جنوب لبنان وليس لديها فقط قوات بينما القوات السورية دخلت لمساعدة وإنقاذ الاخوة والأهل في لبنان بناء على دعوة الشعب والحكومة اللبنانية، لإنقاذ لبنان من الحرب الأهلية التي أرادتها إسرائيل له ليتسنى لها الإبقاء على الاحتلال واستغلال خيرات لبنان. والحديث يطول، سيدي الرئيس، عن سجل الاعتداءات اليومية التي تقوم بها إسرائيل ضد أهالي لبنان الصامدين، وضد المقاومة اللبنانية التي يعطيها ميثاق الأمم المتحدة الشرعية.

هل يمكن لأحد منا أن يفهم بأن من يدافع عن أرضه المحتلة لاستعادتها من أيدي المحتل يعتبر إرهابيا؟ وبأي تعريف ومنطق تاريخي يكون ذلك؟ ولماذا أعطى ميثاق الأمم المتحدة الحق المشروع للدفاع عن الأرض؟ إن قرارات الشرعية الدولية كلها أدانت العدوان الإسرائيلي والاحتلال والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة. وإن المقاومة حق مشروع بل حق مقدس.

إن آخر من يحق له الحديث عن الإرهاب هو إسرائيل خاصة وأن الاحتلال هو أعلى مرتبة من مراتب الإرهاب. وآخر مثل على هذا الإرهاب هو مذبحة قانا التي ارتكبتها إسرائيل في جنوب لبنان وهي أعلى مراحل الإرهاب، إرهاب الدولة. ولا أعلم كيف لا يشعر بالخجل أن يتجرأ مندوب دولة بالحديث عن الإرهاب ودولته تمارس أبشع أنواع الإرهاب فتدخل جنوب لبنان تحت شعار عناقيد الغضب. وأين هي عناقيد السلام التي ينادي من أجلها؟

سورية فتحت الباب أمام انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بكل عزيمة ونية طيبة لتحقيق السلام العادل والشامل، إلا أن إسرائيل قامت بوقف هذه العملية ورفضت استئناف عملية السلام من النقطة التي تم التوصل إليها على المسارين السوري واللبناني اللذين لا ينفصلان. ولقد استمعتم جميعا إلى تأكيد ذلك من مندوب لبنان الشقيق قبل قليل.

كيف يمكن أن يفسر المندوب الإسرائيلي فيما ورد في بيانه بشأن قضية فلسطين، البند ٣٩، بالأمس حين تحدث عن مزاعمه الدينية بأرض الجولان، بينما يتحدث في بيانه بعد ظهر اليوم، في بند الحالة في الشرق الأوسط، عن الحدود الآمنة. وإن احتلال الجولان السوري هي مسألة أمنية. يكفي أن أحيله، سيدي الرئيس، إلى قرارات مجلس الأمن وإلى مجلد قرارات الشرعية الدولية التي تدين احتلال إسرائيل للجولان، وجنوب لبنان وللأراضي الفلسطينية والقدس العربية. ويكفي أن أذكّره بأن الرئيس جورج بوش قد أكد أن الجغرافيا أيضا لا تحقق الأمن. وأود أن أؤكد أن ما يحقق الأمن للجميع هو السلام الشامل والعادل فقط وفق أسس مدريد المبنية على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، هذا المبدأ، مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي يعتبر الركيزة الأساسية في مبادرة الرئيس بوش في ٦ آذار/ مارس أمام الكونغرس الأمريكي عام ١٩٩١، وهو المبدأ الذي استندت إليه عملية السلام في مدريد، وهو روح القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب. وهذا المبدأ يقودنا إلى الحديث عن وجوب انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧،

ومن جنوب لبنان أيضا. وخط الرابع من حزيران/يونيه هو الخط الذي تجاوزته القوات العدوانية الإسرائيلية إلى الجولان السوري. ولذلك من الطبيعي والبديهي أن نطالب حسب القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بالعودة إليه.

إذا أرادت إسرائيل السلام الشامل، فالباب مفتوح أمامها لاستئناف عملية السلام من النقطة التي توقفت عندها في محادثات السلام السابقة.

ولكن على إسرائيل ألا تحاول إيهام العالم بأنها تتحدث عن السلام وهي تعمل من أجل التوسع والاستيطان وتصعيد التوتر والعنف. ونعتقد أن العالم أصبح خبيرا بممارسات إسرائيل وسياساتها المبنية على الإرهاب. ولم يعد يسمح هذا العالم لإسرائيل بمحاولات لتضليله لأن التاريخ خير شاهد على إرهابها تحت شعارات وخرافات وترهات، دينية وغيرها، مخالفة كل المواثيق والقرارات الدولية التي وافق عليها المجتمع الدولي وأقرها.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أقول إن العودة، عودة الجمعية الموقرة إلى مشاهدات اللجنة الخاصة المعنية بالممارسات الإسرائيلية الماسة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وباقي الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧. إن مجرد العودة إلى هذه التقارير والتقارير السابقة المماثلة تكفي كدليل قاطع وكاف على السياسة الإرهابية الإسرائيلية.

إن المندوب المذكور، بيته من زجاج وهو يرشق الناس بالحجارة. وسورية متمسكة بالسلام العادل والشامل، سيدي الرئيس، وتؤكد رغبتها في استئناف السلام من النقطة التي توقفت عندها، إذ أنه من غير المعقول ومن غير المقبول أن تعود المباحثات إلى نقطة الصفر وأن يتم تجاهل المفاوضات الشاقة التي تمخضت عن تعهدات والتزامات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.